

الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية:
دراسة تحليلية

Photographic Disclosure in the Annual Reports of Jordanian Corporations: An Analytical Study

إعداد

بيان صالح محمد خليل

إشراف

الدكتور إياد عيسى السرطاوي- مشرفا رئيسا

الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود- مشرفا مشاركا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة
في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

تموز، 2016

الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية:
دراسة تحليلية

Photographic Disclosure in the Annual Reports of Jordanian
Corporations: An Analytical Study

إعداد

بيان صالح محمد خليل

بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك، الأردن 2012م

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص
المحاسبة في كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

الدكتور إياد عيسى السرطاوي..... مشرفاً ورئيساً
أستاذ مشارك في المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود..... مشرفاً مشاركاً وعضواً
أستاذ في المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش..... عضواً
أستاذ في المحاسبة، جامعة اليرموك

الدكتور محمد عبدالرحمن غرايبه..... عضواً
أستاذ مشارك في المالية، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الرسالة: 25/7/2016

الإهداء

في نهاية كل قصة، حلم، طريق هناك أفق آخر، وبداية أخرى وحلم آخر ينتظر
مع نهاية رحلتي الجامعية اليوم إلا أن رحلة البحث عن الحق مازالت مستمرة
ومع ميلاد حلم تطرق أرواحنا أحلاماً أخرى تمسك بتلابيب عقولنا تأسرنا
تمنحنا القوة والإصرار ... تضيء ألواناً وأبعاداً أخرى لحياتنا كما أنها تعشش في
رؤوسنا زمناً طويلاً ... تتعبنا ... تنهكنا ولكنها بالرغم من ذلك تشعرنا بنعمة
وجودنا على هذه الأرض يا الله أرزقني أحلاماً وأعمالاً ترضاهم ... أرزقني همة
المسير يا الله خذ بيدي ... إليك ... إلى طريق موصل لرضائك ...
أهدي هذه الرسالة إليك نفسي ... فواصل المسير ... فقليل من التقلب كثير من اليقين
أهديها أيضاً إليكما ... أبي وأمي ... وأسأل الله أن يجزيكما عني خير الجزاء
أهديها لمن شاطروني الأيام والأحلام أخواني وأخواتي
أهديها لمن أنعم الله عليّ بصحبتهنم

بيان خليل

25/7/2016

الشكر والتقدير

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ، لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدٌ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، وَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النُّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ"

عماد الدين الأصفهاني

لنسج مافي العقل من أفكار، لترجمتها، لتقييدها بقيد الأبجدية. في البحث والتنقيب عن ماهو أفضل، إمتلأ قلبي بالشغف، وبحثت نفسي عن الكمال، وحاصرني أيضا الخوف، الخوف من النقص، ومن الإخفاق. فيارب علمني ما ينفعني وزدني علما وأقبلها على الوجه الذي ترضاه. وفي خضم هذه الرحلة أشكر أساتذتي، الأستاذ الدكتور تركي الحمود، والدكتور إياد السرطاوي حفظهما الله، لما قدما لي من نصح ومشورة، لإتمام هذه الرسالة.

"ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء

وقيمة المرء ماقد كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء"

علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)

وأشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة هذه الرسالة، الأستاذ الدكتور محمود قاقيش، والدكتور محمد الغرابية.

قائمة المحتويات

1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2.....	1.1. مشكلة الدراسة
2.....	1.2. أهداف الدراسة
3.....	1.3. أهمية الدراسة
3.....	1.4. فرضيات الدراسة
4.....	1.5. هيكل الدراسة
4.....	1.6. ملخص الفصل الأول
6.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
6.....	2.1. نظرية الوكالة والإفصاح التصويري
6.....	2.1.1. نظرية الوكالة (Agency Theory)
7.....	2.1.2. الإفصاح التصويري (Photographic Disclosure)
9.....	2.2. الدراسات السابقة
17.....	2.3. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
18.....	2.4. ملخص الفصل الثاني
20.....	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
20.....	3.1. متغيرات وأنموذج الدراسة
20.....	3.1.1. المتغير التابع
20.....	3.1.2. المتغيرات المستقلة
21.....	3.1.3. أنموذج الدراسة
23.....	3.2. مجتمع وعينة الدراسة
23.....	3.3. البيانات ومصادرها
24.....	3.4. فرضيات الدراسة
24.....	3.4.1. الفرضية الأولى: مستوى الإفصاح التصويري
24.....	3.4.2. الفرضية الثانية: طبيعة الإفصاح التصويري
	3.4.3. الفرضيات من الثالثة إلى التاسعة: العوامل المؤثرة على استخدام الإفصاح التصويري
25.....	في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
25.....	3.4.3.1. حجم الشركة

25.....	3.4.3.2. حجم مجلس الإدارة
26.....	3.4.3.3. استقلالية مجلس الإدارة
26.....	3.4.3.4. ملكية غير الأردنيين
27.....	3.4.3.5. الملكية الداخلية
27.....	3.4.3.6. نوع القطاع
28.....	3.4.3.7. مدقق الحسابات
28.....	3.5. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
29.....	3.6. ملخص الفصل الثالث
31.....	الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
31.....	4.1. مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية
33.....	4.2. محتوى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية
47.....	4.3. العوامل المؤثرة على استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟
52.....	4.4. ملخص الفصل الرابع
54.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
54.....	5.1. النتائج ومناقشتها
56.....	5.2. التوصيات
57.....	قائمة المراجع
57.....	6.1. المراجع باللغة العربية
57.....	6.2. المراجع باللغة الإنجليزية
64.....	الملاحق
64.....	7.1. الملحق الأول: أسئلة المقابلات التي أجريت مع عدد من أصحاب العلاقة وأجوبتهم عليها
72.....	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

قائمة الصور

- 34..... صورة 1: المرأة خلف الكاونتر
- 34..... صورة 2: المرأة معلمة في الصف
- 35..... صورة 3: الرجل يوقع الاتفاقيات
- 35..... صورة 4: الرجل يفتتح المشاريع
- 36..... صورة 5: ترميم وصيانة مدارس الأطفال
- 36..... صورة 6: رعاية الأيتام
- 36..... صورة 7: دعم الأندية الرياضية
- 37..... صورة 8: إنشاء مكتبة للأطفال
- 38..... صورة 9: تدريب الموظفين
- 39..... صورة 10: السلامة المهنية للموظفين
- 39..... صورة 11: إقامة نشاطات ترفيهية للموظفين
- 39..... صورة 12: معدات وآلات تفتنيها الشركة
- 40..... صورة 13: رضاء الزبائن
- 41..... صورة 14: صورة لمدينة السلط الأردنية
- 41..... صورة 15 : صورة مدينة البتراء الأثرية
- 42..... صورة 16: صورة لإحدى منتجات شركة اسمنت الشمالية
- 43..... صورة 17: صورة لإحدى منتجات شركة الوطنية للدواجن
- 43..... صورة 18: صورة لمنتجات شركة دار الدواء للتنمية والإستثمار
- 44..... صورة 19 : صور للفروع المحلية لبنك القاهرة عمان
- 45..... صورة 20 : صورة لمشروع فلل لإحدى الشركات العقارية
- 45..... صورة 21: صورة للمعالم السياحية الأثرية الأردنية
- 46..... صورة 22 : صورة للفرع الدولي السويسري للبنك العربي
- 47..... صورة 23: صورة للفرع المصرفي المتنقل لبنك الإسكان

قائمة الجداول

- جدول 1: ملخص الدراسات السابقة 16
- جدول 2: المتغيرات التابعة والمستقلة وكيفية قياسها 20
- جدول 3: اختبار الإلتواء- التفرطح المشترك 22
- جدول 4: مصفوفة ارتباط بيرسون للعوامل المستقلة 22
- جدول 5: توزيع مجتمع وعينة الدراسة وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة 23
- جدول 6: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 28
- جدول 7: متوسط الصور في التقرير الواحد 31
- جدول 8: مدى استخدام الإفصاح التصوري في التقارير السنوية 32
- جدول 9: توزيع الصور حسب نوع القطاع 32
- جدول 10: توزيع الصور حسب مكانها في التقرير السنوي 33
- جدول 11: توزيع الصور حسب مكان التقاطها 33
- جدول 12: توزيع الصور حسب الجنس 34
- جدول 13: توزيع الصور حسب العمر 36
- جدول 14: أصناف رأس مال الشركة 38
- جدول 15: الصور الدالة على المسؤولية الاجتماعية للشركات 38
- جدول 16: الصور الدالة على إنتماء الشركات ووطنيتها 40
- جدول 17: دلالات بعض الصور 42
- جدول 18: نتائج تحليل الانحدار المتعدد 48
- جدول 19: نتائج اختبار فرضيات الدراسة 52

الملخص

بيان صالح محمد خليل. الإفصاح التصوري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية.

ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2016.

(إشراف: د. إياد عيسى مصطفى السرطاوي و أ.د. تركي راجي الحمود).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ومحتوى الإفصاح التصوري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. كما هدفت أيضا إلى التعرف على العوامل التي تفسر الاختلاف في الإفصاح التصوري بين هذه الشركات، وللحصول على البيانات اللازمة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية لعام 2014 لعينة الدراسة التي شملت 218 شركة. وتوصلت الدراسة إلى أن (70%) من الشركات الأردنية المساهمة العامة لا تستخدم الإفصاح التصوري في تقاريرها السنوية. ويتركز معظم هذا الاستخدام في البنوك والشركات الخدمية أكثر منه في الشركات الصناعية، أما النتائج المتعلقة بطبيعة الإفصاح التصوري فهناك ظهور قليل للمرأة في الصور المستخدمة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة، الأمر الذي يمكن تفسيره بالطبيعة المحافظة للمجتمع الأردني. كما أن هناك تمييزا لصالح الرجل في الكيفية التي تظهر بها المرأة في الصور والتي تعكس أدوارها الاعتيادية في مجتمع ذكوري، والتي تتمثل في المرأة العاملة البعيدة تمام البعد عن مراكز صنع القرار. وبالنسبة للأطفال فقد وظفت صورهم لإبراز جانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات، كما عكست بعض الصور مدى اهتمام الشركات بموظفيها باعتبارهم رأس مالها البشري، وأظهرت صور أخرى رأس المال الملموس لدى الشركات والمتمثل في المعدات والآلات التي تفتنيها. ومن جهة أخرى شكلت الصور التي يبدو أنها وظفت لأغراض تسويقية الجزء الأكبر (78%) من الصور الواردة في التقارير السنوية للشركات الأردنية، كما شكل كل من حجم الشركة، وحجم مجلس الإدارة، والملكية الداخلية أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح التصوري. وفي ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المعنية في الأردن بالتفكير جديا بوضع تعليمات وإطار مرجعي لاستخدام الإفصاح التصوري في التقارير السنوية خوفا من استخدامها كوسيلة لتضليل أفكار المستخدم حول الشركة وإدارتها ومنتجاتها، لا سيما وأن الإفصاح التصوري لا يخضع للتدقيق من قبل مدقق الحسابات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح التصوري، نظرية الوكالة، الشركات المساهمة العامة، بورصة عمان للأوراق المالية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مشكلة الدراسة

1.2 أهداف الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 فرضيات الدراسة

1.5 هيكل الدراسة

1.6 ملخص الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تعتبر التقارير السنوية حلقة الوصل الأساسية بين الإدارة وأصحاب المصالح، وخلاصة لنتائج أعمال الإدارة، ومؤشرا للوضع المالي للشركة وتطلعاتها المستقبلية. فالتقارير هي العصب الرافد للمعلومات الملائمة والجديرة بالثقة لدى أصحاب المصالح، والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، من خلال الحد من شدة اللبس والغموض المكتنف للمستقبل.

إن الإفصاح يعمل على التقليل من مشكلة تضارب المصالح ما بين الإدارة وأصحاب المصالح، الناجمة عن فصل الإدارة عن الملكية بعد أعقاب الثورة الصناعية، حيث يرى Jensen and Meckling (1976) أن الفصل بين الملكية والإدارة أدى إلى انحراف البوصلة من العمل على رعاية حقوق أصحاب المصالح، إلى تحقيق منافع للإدارة، فالإفصاح يحد من استئثار الإدارة بالمعلومات غير المتاحة لأصحاب المصالح، ونشر المعلومات بشفافية وموضوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار منفعة وكلفة إصدار هذه المعلومات، مما يساعد على مد جسور الثقة بين أصحاب المصالح من جهة، وبين الإدارة والأسواق المالية من جهة أخرى (Jensen, 2000).

ويقسم الإفصاح إلى: إفصاح إجباري، واختياري. فالإفصاح الإجباري يشكل الحد الأدنى من المعلومات الإلزامية المحددة من قبل السلطات التشريعية والرقابية (Yu and Chen, 2009). ونظرا لديناميكية بيئة العمل، والتطور التكنولوجي لم تعد المعلومات الإلزامية تعكس حقيقة أنشطة الشركة، ولم تعد كافية لأصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم. ومن هنا تأتي الحاجة للإفصاح الاختياري الذي يبقى رهن رغبة الإدارة في الإفصاح، ويأتي داعما ومكملا للإفصاح الإجباري، بهدف بناء سمعة جيدة للشركة، ومد جسور الثقة ما بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتقليل كلفة رأس المال. وتعرض المعلومات في التقارير السنوية بعدة أشكال، منها النصوص السرديّة، والجداول، والرسوم البيانية، والصور الفوتوغرافية (Yuen et al., 2009).

وتعتبر الصور أداة فاعلة لخطاب أصحاب المصالح، وغنية بالدلالات والمعلومات، ومتواجدة بشكل بارز وهام في التقارير السنوية (Davison and Skerratt, 2007). وغالبا ما تستخدم الصور من أجل الإفصاح عما قد تعجز الأرقام عن توضيحه فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة، ورأس المال الفكري، وقيم وتوجهات الشركة، ومسئوليتها الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن الصور قد تستخدم كأداة لخلق انطباع معين لدى أصحاب المصالح، من خلال عرض الأحداث بشكل مغاير للحقيقة وبما

يتواءم مع أهداف الإدارة ومصالحها (Warren, 2005). ونظرا لعدم وجود دراسات سابقة حول هذا الموضوع في الأردن بحدود علم الباحثة جاءت هذه الدراسة لتبحث في الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

1.1. مشكلة الدراسة

للإفصاح المحاسبي بنوعيه الإيجابي والاختياري دور هام في إنجاح الاتصال بين الإدارة وأصحاب المصالح، وتخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات المتداولة بين المستثمرين، وضبط سلوك الإدارة أو كبار المساهمين المتصف بالاستحواذ على المعلومات، ومن هنا زادت أهمية الإفصاح في تخفيض ظاهرة المعلومات الداخلية غير المتاحة للعامة (Yu and Chen, 2009).

وتعتبر الصور أداة من أدوات الإفصاح الاختياري، التي تمثل جزءا هاما من التقارير السنوية، إلا أنها لا تخضع للتدقيق والفحص من قبل مدقق الحسابات الخارجي، مما قد يتيح استغلالها من أجل قلب الحقائق وتسخيرها لصالح الإدارة (Warren, 2005). ولندرة الدراسات التي تبحث في حيثيات هذا الموضوع، تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟
2. ما هو محتوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟
3. ما هي العوامل المؤثرة على استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟

1.2. أهداف الدراسة

تبحث هذه الدراسة بشكل عام في الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية وبشكل أكثر دقة فإنها تسعى إلى التعرف على:

1. مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
2. محتوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
3. العوامل المؤثرة على استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

1.3. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع الإفصاح التصويري والذي يتميز البحث فيه بالندرة في الدول المتقدمة، ويكاد يكون منعدماً في الدول النامية. وبذلك يؤمل منها أن تساهم في البناء المعرفي في هذا المجال، كما يتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في خلق الوعي لدى أصحاب المصالح، والقدرة على إدراك مضمون الرسائل التي تحتويها الصور. وأيضاً قد تساعد في توعية إدارة الشركات بأهمية الإفصاح التصويري وكيفية الاستفادة منه. كما قد تكون هذه النتائج مفيدة للجهات التشريعية في الأردن المعنية بمواضيع الإفصاح والتدقيق والحاكمة الرشيدة في إصدار معايير تتعلق بالإفصاح التصويري تعمل على حماية أصحاب المصالح، والحفاظ على بيئة تمتاز بالشفافية، ومن هذه الجهات : هيئة الأوراق المالية، ومديرية مراقبة الشركات، و البنك المركزي.

1.4. فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها سيتم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا تستخدم الشركات المساهمة العامة الأردنية الإفصاح التصويري في تقاريرها السنوية.

الفرضية الثانية: تتضمن التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية على صور تروج للشركة ومنتجاتها فقط.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية غير الأردنيين وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الداخلية وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الثامنة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة نشاط الشركة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية التاسعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدقق الحسابات وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

1.5. هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: ويمثل الإطار العام للدراسة حيث تضمن هذا الفصل مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة وأهميتها. أما **الفصل الثاني** فيقدم في الجزء الأول لمحة عامة عن الإفصاح التصويري ونظرية الوكالة. كما يستعرض في الجزء الثاني منه الدراسات السابقة حول الإفصاح التصويري. ويتناول **الفصل الثالث** منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات ومصادرها، ومتغيرات وأنموذج الدراسة، وفرضيات الدراسة. أما **الفصل الرابع** فيعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة واختبار أنموذج الدراسة المقترح، وفرضياتها. وأخيرا يناقش **الفصل الخامس** نتائج الدراسة وتوصياتها.

1.6. ملخص الفصل الأول

في هذا الفصل تم استعراض الإطار العام للدراسة. حيث تم التطرق إلى مشكلة الدراسة وأهدافها المتعلقة بمدى ومحتوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وأهم العوامل المؤثرة عليه. أما في الفصل التالي سيتم استعراض الإطار النظري المتضمن لنظرية الوكالة، التي تحاول تفسير الإفصاح الاختياري، والتعرف على العوامل التي تفسر تباين مستواه من شركة لأخرى. واستعراض ملخص للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح التصويري.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 نظرية الوكالة والإفصاح التصويري

2.2 الدراسات السابقة

2.3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

2.4 ملخص الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

يعتبر الإفصاح التصوري أحد أشكال الإفصاح الاختياري. وقد حاولت العديد من النظريات تفسير الإفصاح الاختياري والتعرف على العوامل التي تفسر تباين مستواه من شركة لأخرى. ومن أشهر هذه النظريات نظرية الوكالة. ويستعرض هذا الفصل في القسم (2.1) مفهوم الإفصاح ونظرية الوكالة. وفي القسم (2.2) يتم عرض ملخص للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح التصوري. أما القسم (2.3) فيتناول أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

2.1. نظرية الوكالة والإفصاح التصوري

2.1.1. نظرية الوكالة (Agency Theory)

تنبثق نظرية الوكالة من أصل العلاقات التعاقدية (القانونية) ما بين كل من المديرين والمالكين والدائنين في الشركات. وتتجذر مشكلة الوكالة باعتلال أصل هذه العلاقات، وسلوك الإدارة نهجا انتهازيا لتعظيم منافعها الخاصة وثرواتها بدلا من العمل على رعاية حقوق أصحاب المصالح. وذلك بسبب الفصل ما بين الملكية والإدارة (Jensen and Meckling, 1976).

ويرى Jensen and Meckling (1976) بأن مشكلة الوكالة تقسم إلى نوعين:

أولاً: تنازع المصالح الناشئ ما بين المديرين والمالكين (حملة الأسهم)، وهذا النوع يكبد الشركة تكاليف الوكالة للملكية المتضمنة ما يلي:

1- تكاليف رقابية (Monitoring Cost): حيث يلجأ حملة الأسهم إلى تفعيل دور آليات الرقابة، لضبط سلوك الإدارة والحد من جشعها من خلال الاستعانة بمدقق حسابات خارجي. كما تتضمن أيضا تكاليف الاستجابة للحاجة النفسية للمديرين وربطها بنظام المكافآت والحوافز.

2- تكاليف الربط (Bonding Cost): إذ تعتمد الإدارة إلى جسر الثقة ما بينها وبين الملاك (حملة الأسهم)، من خلال ردهم بالتقارير السنوية المنطوية على معلومات ترشد قراراتهم، وتزودهم بمعلومات إضافية. فتكاليف الربط تحوي كلفة الموارد المخصصة لإعداد التقارير و المعلومات الإضافية.

3- الخسائر المتبقية (Residual Loss): وهي الخسائر التي يتكبدها الملاك، والناجمة عن تغليب مصلحة الإدارة على مصلحة الملاك.

ثانيا: تنازع المصالح الناشئ ما بين المديرين والدائنين، يكبد الشركة تكاليف الوكالة للديون . وتتعاظم مشكلة الوكالة بتباين المعلومات ما بين الإدارة وأصحاب المصالح. بحيث تستأثر الإدارة بالمعلومات، وتحجبها عن أصحاب المصالح، مما يشكل ضبابية الرؤية لأداء الشركة وتطلعاتها المستقبلية، لدى أصحاب المصالح، واستغلال الإدارة ذلك بتحقيق منافعها بدلا من رعاية حقوق أصحاب المصالح (Jensen and Meckling, 1976).

و يرى *Baginski et al.* (2004) أن الإفصاح الاختياري يعد وسيلة ناجعة للحد من مشكلة استئثار الإدارة بالمعلومات. وهناك العديد من الدراسات التي أظهرت أهمية وفاعلية الإفصاح الاختياري في التخفيف من وطأة مشاكل الوكالة على قيمة الشركة وقراراتها الاستثمارية والتمويلية (Heflin et al., 2002; Ball, 2006; Hope and Thomas, 2007).

2.1.2. الإفصاح التصويري (Photographic Disclosure)

تعتبر التقارير السنوية الأداة المترجمة لأعمال الشركات، والمبرزة لإنجازات الإدارة، وما تقتنيه الشركات من رأس مال ملموس وغير ملموس، والركيزة الأساسية لأصحاب المصالح لاتخاذ قراراتهم الرشيدة بناء على ما تحويه من معلومات ملائمة وجديرة بالثقة (Preston et al., 1996). وتفصح التقارير السنوية عن معلومات إجبارية وأخرى اختيارية. حيث تحدد السلطات التشريعية والرقابية للشركات آلية الإفصاح الإجباري ومضمونه. وعادة ما يتعذر اتخاذ القرار الصائب من قبل أصحاب المصالح للعديد من الأسباب منها : فقدان المعلومة أثرها وذلك يعزى لعدم ملاءمتها زمنيا، أو لعدم مواءمتها لحاجات أصحاب المصالح المتعددة، وعدم مقدرتها على عكس حقيقة أنشطة الشركة في ظل بيئة عمل ديناميكية (Dontoh et al., 2004; Yu and Chen, 2009). أما الإفصاح الاختياري فيترك لحصافة الإدارة، ورغبتها في الإفصاح، ويبقى كلا من المضمون والتوقيت رهن إرادتها. ويعتبر الإفصاح الاختياري مكملا و داعما للإفصاح الإجباري، ويهدف إلى مد جسور الثقة ما بين الإدارة وأصحاب المصالح، وللحد من مشكلة تضارب المصالح ما بين الإدارة وأصحاب المصالح، (Healy and Palepu, 2001).

وتحتوي التقارير أنماطا متميزة من المعلومات الكمية والنوعية. وتعرض بعدة أشكال، منها النصوص السردية، والجداول، والرسوم البيانية، والصور الفوتوغرافية (Hooks *et al.*, 2010).
وتعد الصور الفوتوغرافية أداة من أدوات الإفصاح الاختياري، وتتواجد بشكل بارز وهام في التقارير السنوية (Davison and Skerratt, 2007). تعتبر الصورة أيقونة زمنية، شاهدة على فصول المشهد، وراوية لأحداثه، حيث تختزل الصورة بين ثناياها لحظات التفاعل الإنساني مع ما يحيط به، وتوثق ما مر به من تجارب خاضها، وبتراكم تلك اللحظات، تراكم الصور الخزين المعرفي للإنسان. وتعد الصورة الفوتوغرافية من أهم أدوات الخطاب البصري، حيث تتسم بثرائها الرمزي وكثافتها الدلالية، فالصورة هي القالب المتضمن لأفكار، ومشاعر، وأيديولوجيا المرسل لها، بمحاولة منه لإيصال ما يعتمل به من شعور وفكر إلى المتلقي (Gamson *et al.*, 1996; Preston *et al.*, 1992). إن عملية إدراك المغزى من الصورة، والإلمام بمقاصدها، عملية ديناميكية لا تخضع إلى معايير ثابتة، فهي مختلفة من شخص إلى آخر. كما أن عملية الفهم تتباين بتباين الخبرات الإنسانية، ومدى التفاعل الذهني والنفسي، والمخزون المعرفي، والثقافي لدى المتلقي، فإما الانجذاب النفسي اللحظي نحو الصورة، والقفز عن محطة الوعي المدرك، أو التوقف والإدراك لحثيات الصورة، والوعي المدرك لما تحويه من رسائل ضمنية (Roland Barthes, 1982). وتكمن خطورة الانجذاب النفسي اللحظي نحو الصورة، من تحول الصورة في ظل الهيمنة التكنولوجية في بعض الأحيان من مرآة عاكسة للواقع بأدق تفاصيله، إلى خلق واقع مغاير للحقيقة، بصبغة أيديولوجية، أو سياسية، أو ثقافية للاستحواذ على بصيرة المتلقي، و تسخيرها لأهداف منشودة (Baudrillard, 1981). لا سيما وأن تأثير الصور ووقعها على الإنسان أشد من تأثير الكلمات (Hooks *et al.*, 2010). كما أن الصور والأشكال والرسومات ترسخ في ذهن الإنسان أكثر من النصوص السردية (Graber, 1989; Simpson, 2000). وتشير الدراسات العملية إلى أن الصور أداة فاعلة للإفصاح، وتتواجد في التقارير السنوية بشكل بارز وهام. حيث توظف من قبل بعض الشركات لتأصيل هوية الشركة وإبراز ثقافتها التنظيمية، وتعكس أيضا أيديولوجية الإدارة وسلوكياتها الداعمة لخلق المناخ التنظيمي للشركة، والمترجم له على أرض الواقع. كما تستخدم الصور لإبراز جهود الإدارة وإنجازاتها (Graves *et al.*, 1996; Preston *et al.*, 1996). كما توظف الشركات الصور للإفصاح عما عجزت الأرقام عن توضيحه فيما يتعلق بأصولها غير الملموسة، ورأس مالها الفكري، لما لهذه الأصول من أهمية في خلق ميزة تنافسية للشركات، والحفاظ على استمراريتها (Davison and Skerratt, 2007). كما تستخدم الصور لتبيان طبيعة عمل الشركات، ولتوثيق العديد من أنشطتها المختلفة وإنجازاتها السنوية (Justesen and Mouritsen, 2009). وتعتبر الصور أداة إعلامية فاعلة تروج لمنتجات

الشركات وخدماتها، وتدعم أساساتها في السوق، وتوطد علاقاتها مع المستهلكين (Hooks *et al.*, 2010). وفي العديد من الأحيان تبرز الصور نواحي المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأنشطتها الداعمة للمجتمع (Davison, 2007). ويرى (Bernardi *et al.* 2002) أن أهمية الصور تكمن في عكس أيديولوجية الشركات، المتبلورة بالعدل بين الموظفين، والمفاضلة بينهم على أساس الكفاءة وليس التمييز الجنسي. بينما يعتقد البعض الآخر أن الصور ساهمت في ترسيخ التمييز الجنسي داخل بيئة العمل في الشركة بإظهار ملامح الأدوار الاعتيادية للمرأة العاملة البعيدة تمام البعد عن مراكز القرار (Shen and Samkin, 2008; Bujaki and McConomy, 2010). بينما يرى (Karayan *et al.* 2009) و (Campbell *et al.* 2009) أن للصور دور أساسي في خلق طابع ذو تأثير إيجابي لدى المتلقي، وقد يستغل ذلك لمصالح إدارة الشركات. لا سيما وأن الصور لا تخضع للتدقيق والفحص من قبل مدقق الحسابات الخارجي، مما قد يتيح استغلالها من أجل قلب الحقائق (Warren, 2005).

2.2. الدراسات السابقة

إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح التصويري أجريت في الدول المتقدمة، وتركز معظمها في بريطانيا، وتكاد تكون شبه منعدمة في الدول النامية كالأردن. كما سيتم عرض ملخص موجز لما تم الحصول عليه منها بالجدول رقم (1).

دراسة Davison (2002) بعنوان:

"Communication and Antithesis in Corporate Annual Reports: A Research Note"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التمايز والتباين المستخدم في الصور الواردة في التقارير السنوية للشركات البريطانية ودورها في خلق أنماط أخرى للتفكير وتعميق الفهم. وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من التقرير السنوي والتقرير السنوي الموجز لشركة رويترز البريطانية لعام 2000. واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للصور الواردة في التقارير مع التركيز على التباين في هذه الصور من حيث أن الأشياء تتمايز بأضدادها، مثل المستقبل المشرق الممتد من التاريخ، وعجلة التطور، ومواكبة التطور التكنولوجي والمعلوماتي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح التصويري أداة فاعلة للتواصل، وللتأثير في الجمهور، ولتعميق الفهم، ولتسويق الشركة أيضا.

دراسة Bernardi *et al.* (2002) بعنوان:

"Signaling Gender Diversity Through Annual Report Pictures: A Research Note on Image Management"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الصور الواردة في التقارير السنوية الممثلة لكل من الرجل والمرأة في تمكين المرأة وظيفيا وبالأخص في مجلس إدارة الشركة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية) لتحليل محتوى الصور الواردة في التقارير السنوية لـ 472 شركة أمريكية لعام 2001، وقد توصلت الدراسة إلى أن تلك الصور تعكس المعاملة العادلة التي تتلقاها المرأة في الشركات الأمريكية، المبنية على أساس الكفاءة وليس التمييز الجنسي، ويتفق ذلك مع حصولها على نسبة لا بأس بها من مقاعد مجلس الإدارة.

دراسة Davison (2007) بعنوان :

"Photographs and Accountability: Cracking the Codes of an NGO"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير جانب المسؤولية الاجتماعية في الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للمؤسسات غير الحكومية في بريطانيا خلال الفترة (2003-2004). واعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الحالة لمؤسسة واحدة هي Oxfam البريطانية. وبعد تحليل المحتوى للصور توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسة استطاعت أن تعكس من خلال الصور الواردة في تقاريرها السنوية مدى نشاطها وفعاليتها في المجتمع والمتمثل في الدعوة إلى الحفاظ على حق الحياة، وحق الأمن، وحق التعليم، وحق المساواة، بوسائل إبداعية مبتكرة.

دراسة Davison and Skerratt (2007) بعنوان:

"Words, Pictures and Intangibles in the Corporate Report"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام الإفصاح التصويري والإفصاح السردي في التقارير السنوية للشركات البريطانية للإفصاح عن رأسمالها الفكري، وللكشف عن العلاقة ما بين الإفصاح وقيمة الموجودات غير الملموسة. وقد تم تحليل محتوى الصور الواردة في التقارير السنوية لـ 100 شركة بريطانية باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية). وقد خلصت الدراسة إلى أن التقارير السنوية لهذه الشركات تحتوي على العديد من الصور الملونة، وأن هذه الشركات تعتمد على الصور لبناء هويتها وترسيخ جذورها في المجتمع، والإفصاح عن

ممتلكات الشركة غير الملموسة، وتتعاظم أهمية الصورة كأداة للإفصاح كلما تعاظمت قيم هذه الممتلكات.

دراسة Davison (2008) بعنوان:

"Rhetoric, Repetition, Reporting and the "Dot.Com" Era: Words, Pictures, Intangibles"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تكرار الصور الواردة في التقارير السنوية، ودورها في ترسيخ تصور نمطي معين لدى المتلقي. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية) لتحليل محتوى الصور الواردة في التقرير السنوي الموجز لشركة British Utility Company خلال الفترة الزمنية الممتدة من (1996-2001)، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تكرار الصور لها أثر ملحوظ على تشكيل قناعات الناس، وكما تستخدم الصور للإفصاح عن الأصول غير الملموسة.

دراسة Shen and Samkin (2008) بعنوان:

"Photographic Portrayal of Women in the Annual Reports of the Companies Listed on the New Zealand Stock Exchange"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الصور الواردة في التقارير السنوية الممتدة لكل من الرجل والمرأة في ترسيخ التمييز الجنسي داخل بيئة العمل في الشركة. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية) لتحليل محتوى الصور الواردة في التقارير السنوية لـ 30 شركة من نيوزلندا لعام 2007. وقد توصلت الدراسة إلى أن تلك الصور تعكس وبوضوح شديد التمييز ما بين الرجل والمرأة في الشركات النيوزلندية، ويتفق ذلك مع الواقع الوظيفي للمرأة والرجل في تلك الشركات والمتمثل بطبيعة العمل والمهام الموكلة إلى كل منهما، وانخفاض أجر المرأة، وتضييق الخناق على الفرص المتاحة للمرأة. كما يبرز استخدام جسد المرأة، بصورة غير لائقة ومنافية للأخلاق في الإعلانات التجارية وجذب المستثمرين.

دراسة Karayan et al. (2009) بعنوان:

"Visual Images in Finnish Corporate Annual Reports: An Excursion into Anime and Art"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصورة ودورها بصياغة الانطباعات والمفاهيم لدى مستخدمي التقارير السنوية في فنلندا. وقد تم تحليل محتوى الصور في التقارير السنوية لشركة (Kemira Oyj) الفنلندية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2001-2003. وتوصلت الدراسة إلى أن شركة (Kemira Oyj)، سعت إلى خلق طابع ذو تأثير إيجابي لدى المتلقي، من خلال صور كرتونية، ذات ألوان جذابة، عاملة على إبراز الجانب المشرق للشركة بتسليط الضوء على العديد من المنتجات الصديقة للبيئة، وتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، مما يضمن لها الاستمرارية والتطور.

دراسة *Campbell et al.* (2009) بعنوان:

"Face Work in Annual Reports. A Study of the Management of Encounter through Annual Reports, Informed by Levinas and Bauman"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصور الواردة في التقارير السنوية، المظهرة لوجوه الكادر البشري العامل لدى الشركة، ودورها في خلق انطباع لدى المتلقي. ولمعرفة هذا الأثر فحصت هذه الدراسة 210 تقرير سنوي لـ 14 شركة بريطانية خلال الفترة الممتدة من (1989-2003). وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام صور العاملين في الشركة في التقارير السنوية ينمو باطراد، و تستخدم هذه الصور لترك أثر إيجابي لدى المتلقي، المتمثل بكفاءة الكوادر البشرية، والمختص بخدمة العملاء على أكمل وجه.

دراسة *Davison* (2009) بعنوان:

"Icon, Iconography, Iconology Visual Branding, Banking and the Case of the Bowler Hat"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الخطاب البصري المتضمن على قيم اجتماعية وثقافية واقتصادية، على قيمة موجودات البنك غير الملموسة، ونشاط الشركة. وقد تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية) لتحليل الصور الواردة في التقارير السنوية لبنك Bradford & Bingley البريطاني خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2002-2008. وتوصلت الدراسة إلى أن بنك Bradford and Bingley، وظف الصور كأداة مرنة وفاعلة لإبراز الأصول غير الملموسة للبنك المتمثلة هنا بالعلامة التجارية، في ظل بيئة شديدة التنافسية، ومجتمع ديناميكي.

دراسة Justesen and Mouritsen (2009) بعنوان:

"The Triple Visual Translations between Photographs, 3-D Visualizations and Calculations"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى الصور الواردة في التقارير السنوية، ولمعرفة دور وأهمية هذه الصور في إبراز وتوثيق العديد من أنشطة الشركة. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية) لتحليل الصور الواردة في التقارير السنوية لشركة Danish Firm خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1999-2001. كما تم إجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين عن إعداد التقارير، وأيضاً إجراء الزيارات الميدانية لملاحظة مدى وآليات استخدام هذه الصور في التقارير. وقد خلصت الدراسة إلى أن الصور وظفت لإبراز وتوثيق العديد من أنشطة الشركة، كما تتبعت مسير هذه الأنشطة بدءاً بالتصميم والتخطيط، مروراً بالتنفيذ، وإنهاءً بالبيع والتسويق.

دراسة Bujaki and McConomy (2010) بعنوان :

"Gendered Interactions in Corporate Annual Report Photographs"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جزء هام من النسيج المجتمعي ، ألا وهو المرأة، والكشف عن مدى الوعي لتمكين المرأة ودمجها في بوتقة العمل في المؤسسات الكندية. ولهذا الغرض تم فحص التقارير السنوية لـ 100 شركة للعام 2008، واستخلاص الصور وتحليلها باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية). وتحليل محتوى الصور من حيث ظهور العنصر النوعي، وتكرار ظهور المرأة والرجل في الصور بشكل منفرد أو معاً، والتركيز على العناصر الدالة على التمكين مثل: المنصب الوظيفي، واللباس، وآلية التواصل والتعامل مع الآخر وربطها بعلامح الشخصية مثل الابتسامة أو النظرة الجادة، والقدرة على إدارة الحوار. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم التمثيل التصويري للمرأة، لم يكن عادلاً، بل ساهم في ترسيخ الصورة النمطية للرجل بالسيادة والهيمنة على حساب الصورة التابعة للمرأة مع لجم إمكانياتها وطاقتها وحصرها في أفق ضيق.

دراسة Hooks *et al.* (2010) بعنوان:

"Interpreting Pictorial Messages of Intellectual Capital in Company Media"

هدفت هذه الدراسة لإدراك دلالات الصور الواردة في التقارير السنوية، ومدى التناغم والاتساق بين ما أضره المرسل و ما استشفه المتلقي. لذلك تم حصر الصور الواردة في التقارير السنوية لأكثر خمس شركات نيوزلندية مدرجة لدى البورصة لسنة (2006). ولرصد النتائج تم توزيع 85 استبانة لطلاب المحاسبة من السنة الثالثة باعتبارهم ممثلين لمستخدمي التقارير، وإجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين عن إعداد التقارير في الشركات الخمس الكبرى، واستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية). وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين ما تتطوي عليه الصور من دلالات وما تم إدراكه منها، وأن معظم الصور لعبت دوراً أساسياً في ترويج الشركة وإبراز رأسمالها الفكري.

دراسة Hui and Rudkin (2010) بعنوان:

"An Analysis of Visual Images and Associated Motifs in the Annual Reports of HSBC, 1958-2008"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الصور في إيجاد قنوات تواصل بين إدارة بنك HSBC في هونج كونج والمجتمع المحلي، من خلال تحليل محتوى الصور الواردة في التقارير السنوية للبنك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1958-2008، أخذة بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإدارة عملت على استخدام الصور كأداة فاعلة للتواصل، وبناء هوية للبنك، من خلال الرسائل الضمنية التي عملت على بناء الثقة بين الإدارة وأصحاب المصالح، المتمثلة بإيجاد البنك لخدمة المجتمع المحلي، والحفاظ على بيئة آمنة للاستثمارات من خلال مواكبة التطور التكنولوجي، وإتباع أحدث وسائل الأمن والحماية.

دراسة Kamla and Roberts (2010) بعنوان:

"The Global and the local: Arabian Gulf States and Imagery in Annual Reports"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول دول مجلس التعاون الخليجي، وتسليط الضوء على شركاتها، ومقدرتها على المزج ما بين الأصالة والعراقة والموروث الثقافي لمجتمعاتها، وما تفرزه العولمة من

أيدولوجيات وتغول اقتصادي. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية) لتحليل محتوى الصور الواردة في التقارير السنوية لـ 103 شركة من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2005. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات تسعى لتسخير التكنولوجيا لمواكبة التطور والنمو في عالم السوق ضمن أطر الشريعة، وبما ينسجم مع تقاليدها وثقافتها وموروث أجدادها.

دراسة *Yusof et al.* (2015) بعنوان:

"Firms Characteristics and Photography Images of Intellectual Capital in Corporate Annual Reports"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام الصور للإفصاح عن ما عجزت الأرقام عن توضيحه فيما يتعلق بأصولها غير الملموسة، وأثر خصائص الشركة على مستوى الإفصاح. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي (وسط حسابي، توزيعات تكرارية)، واستخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل محتوى الصور الواردة في التقارير السنوية لـ 50 شركة ماليزية لعام 2013. وقد توصلت الدراسة إلى أن الصور وظفت بشكل رئيسي للإفصاح عن أصول الشركات غير الملموسة، كما وجدت أن حجم الشركة وأدائها من أهم العوامل المؤثرة على الإفصاح التصويري. والجدول رقم (1) يعرض ملخصاً للدراسات السابقة.

جدول 1: ملخص الدراسات السابقة

الرقم	المؤلف	سنة الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	حجم العينة	الأساليب الإحصائية المستخدمة	نتائج الدراسة
1	Davison	2002	بريطانيا	معرفة أثر الصور ودورها في خلق أنماط أخرى للتفكير وتعميق الفهم.	دراسة حالة لشركة رويترز لعام 2002.	تحليل محتوى	تستخدم الصور كأداة فاعلة للتواصل، وللتأثير في الجمهور، ولتسويق الشركة.
2	Bernardi et al.	2002	أمريكا	معرفة مدى مساهمة الصور في تمكين المرأة وظيفيا وبالأخص في مجلس إدارة الشركة.	472 شركة	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	تعكس الصور أيدولوجية الشركة، المتبلورة بالعدل بين الموظفين، والمفاضلة بينهم على أساس الكفاءة وليس التمييز الجنسي.
3	Davison	2007	بريطانيا	تحليل وتفسير جانب المسؤولية الاجتماعية في الإفصاح التصوري للمؤسسات غير الحكومية.	دراسة حالة لشركة Oxfam للفترة (2003-2004)	تحليل محتوى	تبرز الصور جانب المسؤولية المجتمعية لدى الشركة.
4	Davison and Skerratt	2007	بريطانيا	معرفة مدى استخدام الإفصاح التصوري، ودوره بابرار رأس المال الفكري وقيمة الموجودات غير الملموسة.	100 شركة	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	توظف الصور لبناء هوية الشركة، عن أصولها غير الملموسة.
5	Davison	2008	بريطانيا	معرفة أثر تكرار الصور في ترسيخ تصور نمطي معين لدى المتلقي.	دراسة حالة لشركة Utility British للفترة (2001-1996)	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	تستخدم الصور للتغلب على القصور المحاسبي من خلال عدم المقدرة على التعبير عن الأصول غير الملموسة
6	Shen and Samkin	2008	نيوزلندا	معرفة مدى مساهمة الصور في ترسيخ التمييز الجنسي داخل بيئة العمل في الشركة.	30 شركة	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	تعكس الصور أيدولوجية الشركة، المتبلورة بالتمييز الجنسي بين الموظفين.
7	Karayan et al.	2009	فنلندا	معرفة أثر الصورة ودورها بصياغة الانطباعات والمفاهيم لدى مستخدمي التقارير السنوية.	دراسة حالة لشركة Kemira Oyj للفترة (2001-2003)	تحليل محتوى	للصور نور أساسي في خلق طابع ذو تأثير إيجابي لدى المتلقي.
8	Campbell et al.	2009	بريطانيا	معرفة أثر استخدام صور وجوه الموظفين، ودورها في خلق انطباع معين لدى مستخدمي التقارير السنوية.	14 شركة	تحليل محتوى	تخلق الصور طابع ذو تأثير إيجابي لدى المتلقي.

تابع ... جدول رقم 1

الرقم	المؤلف	سنة الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	حجم العينة	الأساليب الإحصائية المستخدمة	نتائج الدراسة
9	Davison	2009	بريطانيا	تحليل أثر الصور على قيمة موجودات البنك غير الملموسة، ونشاط الشركة.	دراسة حالة لبنك Bradford and Bingley للفترة (2002-2008)	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	توظف الصور للإفصاح عن أصولها غير الملموسة.
11	Bujaki and McConomy	2010	كندا	الكشف عن مدى وعي الشركات لدور المرأة وتمكينها وظيفيا.	(100) شركة	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	ترسخ الصور أيولوجية الشركة، المتبلورة بالتميز الجنسي بين الموظفين.
12	Hooks <i>et al.</i>	2010	نيوزلندا	إدراك دلالات الصور، ومدى التناغم بين ما أضمره المرسل وما استشفه المتلقي.	(5) شركات	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	توظف الصور لترويج الشركة وإبراز رأسمالها الفكري.
13	Hui and Rudkin	2010	هونج كونج	معرفة دور الصور في إيجاد قنوات تواصل بين الإدارة والمجتمع المحلي .	دراسة حالة لبنك HSBC للفترة (1958-2008)	تحليل محتوى	تستخدم الصور كأداة فاعلة للتواصل، وبناء هوية للبنك.
14	Kamla and Roberts	2010	دول مجلس التعاون الخليجي	التعرف على مقدرة الشركات الخليجية على المزج ما بين الهوية الثقافية، وأيدولوجيا العولمة.	(103) شركة	وسط حسابي، توزيعات تكرارية	تعكس الصور هوية الشركات، ومدى تمسكها بتقاليدها وموروثاتها.
15	Yusof <i>et al.</i>	2015	ماليزيا	معرفة دور الصور في الإفصاح عن الأصول غير الملموسة للشركات، وأهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح	(50) شركة	وسط حسابي، توزيعات تكرارية، تحليل إحدار متعدد	تبرز الصور رأس مال الشركة غير الملموس، ويعتبر كل من حجم الشركة وأدائها من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح

2.3. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- 1- أجريت معظم الدراسات السابقة في الدول المتقدمة، وتركز معظمها في بريطانيا. أما الدراسة الحالية فتسلط الضوء على الأردن أحد الدول النامية .
- 2- تعد الدراسة من أحدث الدراسات المتعلقة بالإفصاح التصويري في التقارير السنوية حيث كان آخرها في سنة 2015، في حدود علم الباحثة.
- 3- تميزت الدراسة بتنوع العينة حيث شملت جميع القطاعات (البنوك، التأمين، الخدمات، الصناعة)، وتضمنت عينة حجمها كبير نوعا ما (218) شركة.
- 4- تناولت الدراسة نواح متعددة من طبيعة الإفصاح التصويري، عل سبيل المثال الجنس، والعمر، ورأس المال البشري، ورأس المال الملموس، وأنشطة الشركة، و المسؤولية

الاجتماعية. على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت على موضوع بعينه مثل رأس المال البشري، أو التمييز الجنسي بين الموظفين أو المسؤولية الاجتماعية.

5- استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي، للكشف عن مدى وطبيعة الإفصاح التصويري. أما الدراسة الحالية فقد سعت بالإضافة إلى ذلك للتعرف على العوامل التي تفسر التباين في استخدام الإفصاح التصويري. حيث أخذت الدراسة الحالية خصائص الشركة بعين الاعتبار مع التوسع فيها، كما فعلت دراسة *Yusof et al.* (2015)، إلا أن الدراسة الحالية شملت أيضا دراسة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح التصويري، بينما اقتصرَت دراسة *Yusof et al.* (2015) على حجم الشركة، ونوع نشاط الشركة، وأداء الشركة. كما تمايزت عن الدراسات السابقة بالأسلوب الإحصائي حيث استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد بعكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على الإحصاء الوصفي.

2.4. ملخص الفصل الثاني

في هذا الفصل تم استعراض مفهوم الإفصاح التصويري ونظرية الوكالة، وتم عرض ملخص للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح التصويري. كما تم تناول أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة. أما في الفصل التالي سيتم استعراض منهجية الدراسة المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1 متغيرات وأنموذج الدراسة

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

3.3 البيانات ومصادرها

3.4 فرضيات الدراسة

3.5 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

3.6 ملخص الفصل الثالث

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى ومحتوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. كما تهدف أيضا إلى التعرف على العوامل التي تفسر الاختلاف في الإفصاح التصويري بين هذه الشركات. ويستعرض هذا الفصل المنهجية التي اتبعت لتحقيق هذه الأهداف، حيث خصص القسم (3.1) لعرض أنموذج ومتغيرات الدراسة. أما القسم (3.2) يصف مجتمع الدراسة وعينتها، وخصص القسم (3.3) لتبيان البيانات المستخدمة في الدراسة ومصادرها، أما القسم (3.4) يتناول فرضيات الدراسة. وخصص القسم (3.5) لعرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويختتم الفصل بالقسم (3.6) والذي يتضمن خلاصة ما تم عرضه في الفصل.

3.1. متغيرات وأنموذج الدراسة

3.1.1. المتغير التابع

ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة بمدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وسيتم قياسه من خلال عدد الصور التي يتضمنها التقرير السنوي للشركة.

3.1.2. المتغيرات المستقلة

وتشمل كافة المتغيرات التي قد تؤثر في مستوى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. والجدول رقم 2 يبين أسماء هذه المتغيرات وكيفية قياسها.

جدول 2: المتغيرات التابعة والمستقلة وكيفية قياسها

اسم المتغير	كيفية قياسه
مدى استخدام الإفصاح التصويري	عدد الصور التي يتضمنها التقرير السنوي للشركة.
حجم الشركة	مجموع موجودات الشركة في نهاية عام 2014
حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة
استقلالية مجلس الإدارة	نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في المجلس
الملكية غير الأردنية	نسبة الملكية غير الأردنية في رأس مال الشركة
الملكية الداخلية	نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في رأس مال الشركة
طبيعة النشاط	متغير وهمي يأخذ القيمة (0) إذا كانت الشركة صناعية، والقيمة (1) لغير ذلك.
حجم مكتب التدقيق	متغير وهمي يأخذ القيمة (0) إذا كان المدقق من الأربعة الكبار، والقيمة (1) لغير ذلك.

3.1.3. أنموذج الدراسة

لمعرفة العوامل التي تؤثر على مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية سيتم اختبار الأنموذج التالي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد:

$$PD = \beta_0 + \beta_1 FSIZ + \beta_2 BSIZ + \beta_3 BIND + \beta_4 NJOW + \beta_5 INOW + \beta_6 SECT + \beta_7 AUDT + e$$

حيث أن:

PD: الإفصاح التصويري

FSIZ: حجم الشركة

BSIZ: حجم مجلس الإدارة

BIND: استقلالية مجلس الإدارة

NJOW: الملكية غير الأردنية

INOW: الملكية الداخلية

SECT: طبيعة النشاط

AUDT: حجم مكتب التدقيق

e: الخطأ العشوائي

ولاستخدام تحليل الانحدار من الضروري إجراء مجموعة من الاختبارات على البيانات المستخدمة لفحص الأنموذج للتأكد من اقترابها من التوزيع الطبيعي Normality، وخلوها من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity، ومشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity.

وبالنسبة لاقتراب توزيع البيانات من التوزيع الطبيعي، فتشير قيم الانحراف المعياري المعروضة في الجدول رقم (6) إلى تشتت كبير في توزيع كل من المتغيرات التالية: حجم الشركة، وحجم مجلس الإدارة، ونسبة الملكية غير الأردنية. وقد تم معالجة هذه المشكلة من خلال إجراء التحويل الرياضي المناسب لكل متغير، حيث تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لمتغير حجم الشركة، في حين تم استخدام الجذر التربيعي لكل من حجم مجلس الإدارة ونسبة الملكية غير الأردنية. كما تم التأكد من اقتراب بيانات الخطأ العشوائي لتحليل الانحدار من التوزيع الطبيعي من خلال إجراء اختبار الإلتواء- التفرطح المشترك. وتشير نتائج هذا التحليل والمبينة في الجدول رقم 3 إلى أن قيمة الدلالة الإحصائية لمربع كاي أكبر من 5%، مما يعني أن بيانات الخطأ العشوائي لتحليل الانحدار تقترب من التوزيع الطبيعي ولا تعاني من مشكلة عدم تماثل في توزيعها حول وسطها الحسابي.

جدول 3: اختبار الإلتواء- التفرطح المشترك

المتغير	الدلالة الإحصائية للإلتواء	الدلالة الإحصائية للتفرطح	معامل كاي ² الاختبار المشترك	الدلالة الإحصائية
الخطأ العشوائي	0.74	0.14	2.36	0.31

وللتأكد من خلو المتغيرات المستقلة من مشكلة التداخل الخطي فيما بينها، تم احتساب معامل بيرسون للارتباط بين هذه المتغيرات كما هو مبين في الجدول رقم 4. وقد تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0.013) و (0.425). وهي أقل من 0.8 مما يعني عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في بيانات الدراسة. كما تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة وتراوحت بين (1.14) و (1.37). حيث أن هذه القيم تقل عن 10 فإن ذلك يعزز ما تم التوصل إليه سابقاً من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة (Gujarati, 2003).

جدول 4: مصفوفة ارتباط بيرسون للعوامل المستقلة

مدقق الحسابات	القطاع	حجم الشركة	الملكية الداخلية	الملكية غير الأردنية	استقلالية مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	
						1.000	حجم مجلس الإدارة
					1.000	0.297	استقلالية مجلس الإدارة
				1.000	0.132	0.179	الملكية غير الأردنية
			1.000	-0.149	-0.425	-0.077	ملكية الداخلية
		1.000	0.225	-0.055	0.116	0.187	حجم الشركة
	1.000	0.084	-0.008	0.078	-0.013	0.073	القطاع
1.000	-0.071	-0.188	-0.312	0.177	-0.178	-0.302	مدقق الحسابات

وفيما يتعلق بمشكلة عدم تجانس التباين للخطأ العشوائي، فتشير نتيجة اختبار بروش-باجن إلى أن الدلالة الإحصائية لاختبار كاي تربيع للتجانس تبلغ (0.000) أي أقل من 5% مما يعني وجود مشكلة عدم تجانس التباين للخطأ العشوائي (Gujarati, 2003)، وسيتم حل هذه المشكلة باستخدام ما يعرف بـ Robust Analysis.

3.2. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام 2014، ويبلغ عدد هذه الشركات 228 شركة. أما عينة الدراسة فتضمنت 218 شركة وبنسبة 96% حققت الشرطين التاليين:

1. أن لا يقل عمر الشركة عن خمس سنوات.

2. أن يتوفر التقرير السنوي للشركة لعام 2014.

والجدول رقم (5) أدناه، يبين توزيع الشركات المساهمة العامة الأردنية، المكونة لمجتمع وعينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية.

جدول 5: توزيع مجتمع وعينة الدراسة وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاع	عدد الشركات المكونة للمجتمع	عدد الشركات المكونة للعينة	النسبة المئوية (%)
المالي	(109)	(105)	46
الخدمات	(54)	(50)	22
الصناعة	(65)	(63)	28
المجموع	(228)	(218)	96

3.3. البيانات ومصادرها

تم الحصول على البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة من التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في نهاية العام 2014، والموجودة على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان. حيث تم تحليل محتوى هذه التقارير لاستخراج البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة. كما تم حصر الصور الفوتوغرافية الواردة في هذه التقارير وتحليلها من جوانب عدة شملت: الحجم، والموقع، والمحتوى والدلالة وغيرها، وتم إجراء عديد من المقابلات المهيكلة مع كل من المستثمرين، ومدراء الشركات، ومدققي الحسابات والملحق رقم 1 يتضمن محتوى هذه المقابلات.

3.4. فرضيات الدراسة

3.4.1. الفرضية الأولى: مستوى الإفصاح التصويري

تعد الصور وسيلة من وسائل الإفصاح الاختياري، حيث تعتبر أداة فاعلة لخطاب أصحاب المصالح. وهي غنية بالدلالات والمعلومات، ومتواجدة بشكل بارز وهام في التقارير السنوية، (Davison and Skerratt, 2007). وغالبا ما تستخدم الصور من أجل الإفصاح عما عجزت الأرقام عن توضيحه فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة، ورأس المال الفكري، وقيم وتوجهات الشركة، ومسؤولياتها الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن الصور قد تستخدم كأداة لخلق انطباع معين لدى أصحاب المصالح، من خلال عرض الأحداث بشكل مغاير للحقيقة وبما يتواءم مع أهداف الإدارة ومصالحها (Warren, 2005). ونظرا لعدم وجود دراسات سابقة حول هذا الموضوع في الأردن بحدود علم الباحثة فإن الدراسة الحالية تفترض مايلي:

ف1: لا تستخدم الشركات المساهمة العامة الأردنية الإفصاح التصويري في تقاريرها السنوية.

3.4.2. الفرضية الثانية: طبيعة الإفصاح التصويري

هدفت الدراسات السابقة إلى تحليل محتوى الصور للشركات، لمعرفة دور وأهمية هذه الصور في الإفصاح. واتضح أن معظم الصور بشكل رئيسي توظف للترويج عن الشركة ومنتجاتها، كما تستخدم لإبراز رأس مال الشركة غير الملموس، ومدى مساهمة الشركات في خدمة المجتمع المحلي. ونظرا لانعدام الدراسات السابقة عن الإفصاح التصويري في الأردن، فقد تم صياغة الفرضية التالية:

ف2: تتضمن التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية على صور تروج للشركة ومنتجاتها فقط.

3.4.3. الفرضيات من الثالثة إلى التاسعة: العوامل المؤثرة على استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.4.3.1. حجم الشركة

تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى تفسير تباين مستويات الإفصاح الاختياري بين الشركات المختلفة الحجم، ومحاولة تبيان أثر حجم الشركة الإيجابي على تحفيز سلوك الإدارة للإفصاح (Watts and 1978) ويرى (Wallace et al., 1994; Ahmed and Courtis, 1999). Zimmerman بأن وفرة الموارد المالية التي تمتلكها الشركات كبيرة الحجم من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح إيجاباً. بينما عزا Cooke (1989a) التباين إلى أن الشركات كبيرة الحجم محط أنظار الهيئات الرقابية والمستثمرين، مما يدفع الإدارة إلى الإفصاح بشكل أكبر لتجنب المساءلة ولترك أثر إيجابي لدى المستثمرين. ومما سبق يمكن صياغة الفرضية العدمية التالية:

ف3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.4.3.2. حجم مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة الضابط لإيقاع سير الإدارة بما يحفظ حقوق المساهمين. و لحجم المجلس أثر إيجابي في تعزيز فاعلية وكفاءة المجلس لأداء دوره الرقابي والضابط لسلوك الإدارة (1983) Fama and Jensen فالمجلس الذي يضم عدداً أكبر من الأعضاء أكثر قدرة على تفعيل آليات الرقابة (Gandia, 2008). بحيث ينعكس ذلك إيجاباً على مستوى وشفافية الإفصاح من قبل الإدارة (Cheng and Courtenay, 2006). وفي المناخ التشريعي الأردني لم يغفل القانون عن أهمية المجلس ودوره، حيث نص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته في المادة 132 (أ) منه على ما يلي: " يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة اشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً وفقاً لما يحدده نظام الشركة " (قانون الشركات الأردني، 2006)، ومما سبق يمكن صياغة الفرضية العدمية التالية:

ف4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.4.3.3. استقلالية مجلس الإدارة

تنبثق أهمية استقلالية مجلس الإدارة من أهمية دوره الرقابي والضابط لسلوك الإدارة (Patelli and Prencipe, 2007). حيث أبرز *Lim et al.* (2007) الدور الفاعل للمجلس في الحد من مشكلة الوكالة وتباين المعلومات ما بين الإدارة وأصحاب المصالح، من خلال تحفيز الإدارة على الإفصاح الاختياري. وأثبتت العديد من الدراسات بأن الشركات التي تتمتع بوجود درجة عالية من الاستقلالية بمجالسها لديها مستويات أكبر من الإفصاح من غيرها. وفي المناخ التشريعي الأردني لم يغفل القانون عن أهمية استقلالية مجلس الإدارة، حيث نص دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان على ما يلي :

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده نظام الشركة ، وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين ، وفي حال وجود كسر في ناتج احتساب الثلث المشار إليه، يقرب الناتج إلى الرقم الصحيح التالي " (تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة، 2009). ومما سبق يمكن صياغة الفرضية العدمية التالية:

ف5: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين استخدام الإفصاح التصوري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.4.3.4. ملكية غير الأردنيين

اختبرت العديد من الدراسات أثر الملكية الأجنبية على آليات الإفصاح الاختياري. حيث يرى *Singhvi and Desai* (1971) أن تركيز نسبة الملكية الأجنبية تؤدي إلى الرفع من كفاءة آليات الإفصاح داخل الشركة. فمشكلة تباين المعلومات من أهم المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب الناجمة عن بعدهم الجغرافي عن الشركة (*Oxelheim and Randoy, 2003*). فالمستثمرين الأجانب أكثر إقبالا على الاستثمار في الشركات التي تزودهم بالمعلومات اللازمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية (*Mangena and Tauringana, 2007; Bokpin and Isshaq, 2009*). ومما سبق يمكن صياغة الفرضية العدمية التالية :

ف6: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية غير الأردنيين وبين استخدام الإفصاح التصوري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.4.3.5. الملكية الداخلية

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تفسير أثر الملكية الداخلية على الإفصاح الاختياري لدى الشركات. حيث يرى Jensen and Meckling (1976) أن الملكية الداخلية تعتبر أداة هامة لجسر هوة المصالح ما بين الإدارة وأصحاب المصالح. ووجد Chau and Gray (2002) أن العلاقة ما بين الملكية الداخلية والإفصاح الاختياري علاقة موجبة، ومن جهة أخرى قد تعد الملكية الداخلية محفزاً هاماً للإدارة للامتناع عن الإفصاح والاستئثار بالمعلومات لتعظيم منافعها الخاصة (Eng and Mak, 2003; Leung and Horwitz, 2004). ومما سبق يمكن صياغة الفرضية العدمية التالية :

ف7: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الداخلية وبين استخدام الإفصاح التصوري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.4.3.6. نوع القطاع

ألفت العديد من الدراسات الضوء على مقدرة نوع القطاع على تفسير التباين في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات (Cooke, 1992; Meek, et al., 1995). حيث تمايز الإفصاح بين القطاعات المختلفة، فعلى سبيل المثال الشركات الصناعية تعد نشطة في مجال الأبحاث والتطوير، لذلك تعتبر أكثر حساسية للإفصاح من شركات القطاعات الأخرى (Meek et al., 1995). وفي الأردن بينت دراسة Sartawi, et al. (2014) أن شركات التأمين تميل للإفصاح بدرجة أكبر من الشركات الصناعية والخدمية، ويعزى ذلك إلى الرقابة المكثفة المفروضة عليها من قبل هيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين. ومما سبق يمكن صياغة الفرضية العدمية التالية :

ف8: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة نشاط الشركة وبين استخدام الإفصاح التصوري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.4.3.7. مدقق الحسابات

تباينت الآراء حول تفسير العلاقة التي تربط ما بين مدقق الحسابات وبين مستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات. فالبعض يرى أنه إذا كان مدقق الحسابات من أحد الأربعة الكبار فسيؤثر ذلك بالإيجاب على مستوى الإفصاح (Singhvi and Desai, 1971; Inchausti, 1997; Patton and Zelenka, 1997; Uyar, 2011) ويعزى ذلك بأن مدققي الحسابات الكبار يطلبون من إدارات الشركات الإفصاح بمستويات أكبر للحفاظ على سمعتهم، والدلالة على كفاءة أدائهم (Inchausti, 1997). ومن جهة أخرى يرى البعض بأن مدقق الحسابات ليس له أثر هام على مستويات الإفصاح الاختياري (Huafang and Jianguo, 2007; Chau and Gray, 2010). ومما سبق يمكن صياغة الفرضية العدمية التالية :

ف9: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدقق الحسابات وبين استخدام الإفصاح التصوري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

3.5. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 218 شركة من مختلف الأحجام، حيث تراوحت أحجامها- مقاسة بمجموع الموجودات- بين حوالي نصف مليون دينار أردني و26 مليار دينار. وقد بلغ الوسط الحسابي لأحجام هذه الشركات حوالي 312 مليون دينار، وبانحراف معياري 1,875 مما يشير إلى تفاوت كبير في حجم الشركات المكونة لعينة الدراسة، ووجود بعض القيم المتطرفة (جدول رقم 6).

جدول 6: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
حجم الشركة (مليون)	312	1,875	0.5	25,860
حجم مجلس الإدارة	8.206	2.53793	3	13
استقلالية مجلس الإدارة	0.898	0.106	0.4	1
الملكية غير الأردنية	19.291	24.393	0	99.33
الملكية الداخلية	0.041	0.1106	0	0.780

ويشير الجدول رقم (6) أيضا إلى أن حجم مجالس الإدارة في الشركات المبحوثة يتراوح ما بين 3 إلى 13 عضواً ، وبمتوسط (8) أعضاء للمجلس الواحد. وهو ما يتفق مع قانون الشركات الأردني

رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته والذي تنص المادة 132 (أ) منه على ما يلي : " يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة اشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً وفقاً لما يحدده نظام الشركة " (قانون الشركات الأردني، 2006). وتشير الأرقام أيضاً إلى وجود درجة عالية من الاستقلالية لهذه المجالس، حيث بلغت في المتوسط حوالي 90%. مما يعني التزام الشركات بتعليمات الحوكمة التي تنص على أن لا يقل نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس عن الثلث. إلا أن هذه الاستقلالية قد تكون استقلالية ظاهرية منافية للواقع، وذلك بتفحص البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي تكشف بدورها عن صلات القرى بينهم. ومن جهة أخرى، يشير الجدول رقم (6) أن متوسط نسبة الملكية غير الأردنية في الشركات المساهمة العامة الأردنية يبلغ حوالي (19%)، وتعتبر نسبة الملكية غير الأردنية من أكثر الخصائص تشتتاً عن وسطها الحسابي حيث بلغ انحرافها المعياري (24.39). كما لوحظ وجود تفاوت كبير أيضاً بنسبة الملكية الداخلية حيث تراوحت القيم ما بين 0 إلى 0.78.

3.6. ملخص الفصل الثالث

في هذا الفصل تم استعراض المنهجية المتبعة في هذه الدراسة لتحقيق أهدافها المتمثلة باختبار مدى ومحتوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. والتعرف على العوامل التي تفسر الاختلاف في الإفصاح التصويري بين هذه الشركات. وفي الفصل التالي سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للشركات المبحوثة من أجل اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4.1 مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

4.2 محتوى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

4.3 العوامل المؤثرة على استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

4.4 ملخص الفصل الرابع

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم في الفصل السابق توضيح المنهجية التي اتبعت في هذه الدراسة من أجل تحقيق أهدافها. وسيتم في هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للشركات المبحوثة من أجل اختبار فرضيات الدراسة، والإجابة عن أسئلتها. وقد خصص القسم (4.2) للإجابة عن السؤال الأول المتعلق بمدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. أما القسم (4.3) فتم تخصيصه للإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بالتعرف على محتوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. أما التساؤل المتعلق بتحديد العوامل التي تؤثر على استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، فقد تم الإجابة عنه في القسم (4.4). واختتم الفصل بملخص في القسم (4.5).

4.1. مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

لمعرفة مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية تم حصر الصور الواردة في تقارير هذه الشركات لسنة 2014، وبعد استبعاد صور جلالة الملك وسمو ولي العهد وصور أعضاء مجلس الإدارة من التحليل، حيث يبين الجدول رقم (7) إلى أن إجمالي عدد الصور 524 صورة لعينة مكونة من 218 شركة، وبمتوسط 2.4 صورة في التقرير الواحد. من جهة أخرى بلغ عدد التقارير السنوية التي تحتوي على صور 63 تقريراً وبمتوسط 8.3 صورة في التقرير الواحد للتقارير التي تحتوي على صور.

جدول 7: متوسط الصور في التقرير الواحد

الشركات	إجمالي عدد الصور	عدد الشركات	المتوسط
جميع التقارير	524	218	2.4
التقارير التي تحتوي على صور	524	63	8.3

الأمر الذي يعني أن 29% من الشركات فقط تستخدم الصور كوسيلة للإفصاح في تقاريرها السنوية، انظر الجدول رقم (8).

جدول 8: مدى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية

النسبة (%)	عدد التقارير السنوية المكونة للعينة	عدد التقارير السنوية التي تحتوي على صور
0.29	218	63

وفي ضوء عدم تناول الدراسات السابقة المتوفرة لمدى الإفصاح التصويري فإنه من الصعب بمكان الحكم على مستوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات الأردنية. إلا أن نسبة الـ 29% ومتوسط عدد الصور البالغ 2.4 صورة في التقرير تعنيان أن هناك مجالاً للتحسن والتوسع في استخدام الصور كوسيلة للإفصاح، لا سيما وأن تأثير الصور ووقعها على الإنسان أشد من تأثير الكلمات (Hooks, et al., 2010) كما أن الصور والأشكال والرسومات ترسخ في ذهن الإنسان أكثر من النصوص السردية (Graber, 1989; Simpson, 2000). ولاختبار الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على " لا تستخدم شركات المساهمة العامة الأردنية الإفصاح التصويري في تقاريرها السنوية" تم استخدام اختبار ت (T) للعينة الواحدة. وقد بلغت قيمة ت 0.0071 بدلالة إحصائية تبلغ 0.497 وهي أكبر من 0.05. ما يعني إمكانية قبول الفرضية العدمية الأولى، أي أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تستخدم الإفصاح التصويري في تقاريرها السنوية بدرجة كبيرة. ومن جهة أخرى لوحظ أن القطاع الخدمي يستخدم الصور في التقارير السنوية بمعدلات أعلى من القطاع الصناعي، حيث يشير الجدول رقم (9) إلى أن 74% من الصور تخص الشركات الخدمية مقابل 26% للشركات الصناعية.

جدول 9: توزيع الصور حسب نوع القطاع

النسبة من إجمالي عدد الصور (524)	عدد الصور	القطاع
0.74	386	خدمي
0.26	138	صناعي

وعلى صعيد موقع الصور في التقارير السنوية، فقد تم تقسيم التقارير إلى أربع فئات وذلك لتباين أحجام التقارير من شركة لأخرى، فإذا أدرجت الصورة في الربع الأول يحتسب موقعها في البداية، وفي الربعين الثاني أو الثالث فموقعها في وسط التقرير، وفي الربع الأخير فموقعها في نهاية التقرير. حيث يبين الجدول رقم (10) أن معظم الصور تركزت في وسط التقارير بنسبة 46%، يليها

الصور التي وردت في بداية التقارير بنسبة بلغت 38%، وأخيرا في نهاية التقارير بنسبة بلغت 14%.

جدول 10: توزيع الصور حسب مكانها في التقرير السنوي

مكان الصور	عدد الصور	النسبة من إجمالي عدد الصور (524)
بداية التقرير	201	0.38
وسط التقرير	241	0.46
نهاية التقرير	74	0.14

كما لوحظ أيضا أن 53% من الصور التقطت داخل مرافق الشركة مقابل 47% خارج الشركة، وذلك مشار إليه في الجدول رقم (11).

جدول 11: توزيع الصور حسب مكان التقاطها

مكان التقاط الصور	عدد الصور	النسبة من إجمالي عدد الصور (524)
داخل مرافق الشركة	279	0.53
خارج مرافق الشركة	245	0.47

4.2. محتوى استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

ولمعرفة محتوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، تم تحليل محتوى الصور ومحاولة تفسير ما انطوت عليه من معلومات ورسائل. احتوت الصور على العديد من الأشخاص من مختلف الأعمار ومن كلا الجنسين. ويشير الجدول رقم (12) إلى توزيع الصور الواردة في التقارير السنوية حسب الجنس. حيث كان ظهور المرأة في الصور قليلا مقارنة مع الرجل حيث ظهرت في 19.8% من إجمالي الصور، وبمتوسط 1.65 صورة في التقرير. كما ظهرت في 10% من التقارير السنوية لشركات ينتمي معظمها (86%) لبنوك ومؤسسات خدمية. أما الرجل فقد ظهر في 37.6% من الصور وبمتوسط 3.13 صورة في التقرير. ومن الجدير بالذكر أن المرأة ظهرت منفردة في 8 صور فقط مقابل ظهور الرجل بشكل منفرد في 101 صورة. كما ظهر الإثنان معا في 96 صورة. وقد عكست هذه الصور ملامح الأدوار الاعتيادية للمرأة في مجتمع ذكوري، والتي تتمثل في المرأة العاملة البعيدة تمام البعد عن مراكز صنع القرار.

جدول 12: توزيع الصور حسب الجنس

المتوسط	النسبة من إجمالي عدد الصور (524)	عدد الصور	الجنس
1.65	0.198	8	المرأة
3.12	0.376	101	الرجل
3.25	0.391	96	كلاهما معا

ويستشف ذلك من ظهور المرأة في معظم الصور خلف الكاونتر (صورة 1)، أو ظهورها كطالبة أو معلمة في الصف أو في رحلة مدرسية (صورة 2). ومن جهة أخرى، فقد كان تسليط الضوء على الدور القيادي للرجل بشكل كبير. حيث يظهر الرجل في الصور وهو يوقع الاتفاقيات (صورة 3) ويفتح المشاريع (صورة 4) أو يظهر أحد المديرين ومن حوله الموظفين.

صورة 1: المرأة خلف الكاونتر



المصدر: التقرير السنوي لبنك الإسكان لسنة 2014، ص 27.

صورة 2: المرأة معلمة في الصف



المصدر: التقرير السنوي لشركة الزرقاء التعليمية 2014، ص 80.

صورة 3: الرجل يوقع الاتفاقيات



المصدر: التقرير السنوي لبنك الإسكان لسنة 2014، ص 28.

صورة 4: الرجل يفتتح المشاريع



المصدر: التقرير السنوي لشركة البوتاس العربية 2014، ص 25.

أما من حيث الأعمار فيشير الجدول رقم (13) إلى ظهور الأطفال في الصور بنسبة شكلت حوالي 9% من إجمالي الصور، وبمعدل 0.76 صورة في التقرير الواحد ومعظمها في قطاع البنوك. ويبدو أن هذه الصور وظفت لإبراز جانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات. كما يبدو ذلك جليا في ظهور الأطفال في الصور المتعلقة بترميم وصيانة المدارس (صورة 5)، ودعم الأندية الرياضية (صورة 6)، ورعاية الأيتام (صورة 7)، وإنشاء مكتبة للأطفال (صورة 8).

جدول 13: توزيع الصور حسب العمر

المتوسط	النسبة من إجمالي عدد الصور (524)	عدد الصور	من حيث الأعمار
0.76	0.09	48	الأطفال

صورة 5: ترميم وصيانة مدارس الأطفال



المصدر: التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي 2014، ص 50.

صورة 6: رعاية الأيتام



المصدر: التقرير السنوي لشركة البوتاس العربية 2014، ص 65.

صورة 7: دعم الأندية الرياضية



المصدر: التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي 2014، ص 51.

صورة 8: إنشاء مكتبة للأطفال



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي 2014، ص 136.

ومن الدلالات التي عكستها الصور بشكل واضح تلك المتعلقة بموظفي الشركات والتي تعكس مدى اهتمام الشركات بهم باعتبارهم رأس مالها البشري، حيث شكلت هذه الصور ما يقارب 10% من إجمالي الصور، ومن هذه الصور (3%) ما يعكس الدورات التدريبية للموظفين (صورة رقم 9)، وتوفير بيئة آمنة للعمل ملتزمة بمعايير السلامة المهنية، ومثلت ما يقارب 5% من إجمالي الصور (صورة رقم 10). وأيضاً خلق جو الألفة والمرح، وإزالة الحواجز ما بين الموظفين، من خلال إقامة النشاطات الترفيهية لشحذ همم الموظفين وتسخيرها لمصلحة الشركة، ومثلت ما يقارب 5% من إجمالي الصور 2% (صورة رقم 11)، وذلك مشار إليه في الجدول رقم (14).

وبالإضافة إلى رأس المال البشري نجد أن الجدول رقم (14) يظهر بعض الصور (33%) التي تركز على إظهار رأس المال الملموس لدى الشركات والمتمثل في المعدات والآلات التي تفتتها (11%) (صورة رقم 12)، والمباني التي تملكها (22%). ومن المحتمل أن تستخدم الأخيرة (صور المباني) ضمن إطار التسويق بإظهار مدى توسع نشاط هذه الشركات، وانتشار فروعها في مناطق مختلفة داخل الأردن وخارجه. كما وظفت بعض الصور لعكس استعداد وجاهزية الشركات لتوفير خدماتها لزبائنها على مدار الساعة وفي ظل مختلف الظروف (صورة رقم 13).

جدول 14: أصناف رأس مال الشركة.

النسبة من إجمالي عدد الصور (524)	عدد الصور	رأس مال الشركة
0.10	52	رأس مال بشري
ويظهر الإهتمام بالموظفين من خلال:		
0.03	16	دورات تدريبية للموظفين
0.05	26	و توفير بيئة آمنة للعمل
0.02	10	إقامة نشاطات ترفيهية للموظفين
0.33	173	رأس مال ملموس
ويقسم إلى:		
0.11	58	معدات وآلات
0.22	115	مباني الشركة

ويبين الجدول رقم (15) بعض الدلالات الواضحة في الصور المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة حيث تمثلت في 16% من الصور التي تظهر دعم هذه الشركات للأندية الرياضية ورعايتها للأيتام ودعمها للمدارس والمراكز الطبية في المناطق الفقيرة في الأردن.

جدول 15: الصور الدالة على المسؤولية الاجتماعية للشركات

عدد الصور	النسبة من إجمالي عدد الصور (524)
84	0.16

صورة 9: تدريب الموظفين



المصدر: التقرير السنوي لشركة البوتاس العربية 2014، ص 58.

صورة 10: السلامة المهنية للموظفين



المصدر: التقرير السنوي لشركة كهرباء محافظة إربد، 2014، ص 50.

صورة 11: إقامة نشاطات ترفيهية للموظفين



المصدر: التقرير السنوي لشركة التسهيلات التجارية الأردنية 2014، ص 18.

صورة 12: معدات وآلات تقنيها الشركة



المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة الحفية الأردنية- الرأي 2014، ص 32.

صورة 13: رضاء الزبائن



المصدر: التقرير السنوي لشركة كهرباء محافظة إربد، 2014، ص 50.

وبينت نتائج تحليل المحتوى أيضا وجود مجموعة من الصور التي يبدو أن الشركات تحاول من خلالها أن تعكس للمستخدم ووطنيتها (حوالي 9%)، وذلك مشار إليه في الجدول رقم (16). وتتمثل في صور من مدن أردنية مختلفة (صورة رقم 14) وصور لمعالم أثرية وسياحية (صورة رقم 15) علما أن هذه الشركات لا تعمل ضمن مجالي النقل أو السياحة.

جدول 16: الصور الدالة على إنتماء الشركات ووطنيتها

دلالة الصور	عدد الصور	النسبة من إجمالي عدد الصور (524)
انتماء الشركات ووطنيتها	47	0.09

صورة 14: صورة لمدينة السلط الأردنية



المصدر: التقرير السنوي للبنك الأردني الإسلامي 2014، ص 59

صورة 15 : صورة مدينة البتراء الأثرية



المصدر: التقرير السنوي لشركة الأولى للتأمين 2014، ص 50-51.

ويوضح الجدول رقم (17) دلالات بعض الصور، حيث شكلت الصور التي يبدو أنها وظفت لأغراض تسويقية الجزء الأكبر (78%) من الصور الواردة في التقارير السنوية للشركات الأردنية. فعلى سبيل المثال أبرزت 10% من الصور الواردة في هذه التقارير صوراً لمنتجات هذه الشركات وخصوصاً في الشركات الصناعية (صورة رقم 16، وصورة رقم 17، وصورة رقم 18).

جدول 17: دلالات بعض الصور

النسبة من إجمالي عدد الصور (524)	عدد الصور	الصور التي وظفت للدلالة على :
0.78	409	ترويج وتسويق للشركة
0.1	52	إبراز منتجات الشركات
0.15	79	الإنشمار الجغرافي للشركة
0.16	84	تبيان طبيعة عمل الشركات

صورة 16: صورة لإحدى منتجات شركة اسمنت الشمالية



المصدر: التقرير السنوي لشركة اسمنت الشمالية 2014، ص 22.

صورة 17: صورة لإحدى منتجات شركة الوطنية للدواجن



المصدر: التقرير السنوي لشركة الوطنية للدواجن 2014، ص47.

صورة 18: صورة لمنتجات شركة دار الدواء للتنمية والإستثمار



المصدر: التقرير السنوي لشركة دار الدواء للتنمية والإستثمار 2014، ص3.

وركزت 15% من الصور في القطاع المصرفي خصوصا على إبراز مقدار الانتشار الجغرافي للشركة من خلال صور لمباني فروعها في الأسواق المحلية (صورة رقم 19) والإقليمية والدولية، كما هو موضح في الجدول رقم (17). وأيضا يشير الجدول رقم (17) إلى أن 16% من الصور وظفت لتبيان طبيعة عمل الشركات كما هو الحال في صور الأبنية التي نجدها في التقارير السنوية للشركات العقارية (صورة رقم 20) وصور المعالم السياحية التي نجدها في الشركات التي تعمل في قطاع السياحة (صورة رقم 21).

صورة 19 : صور للفروع المحلية لبنك القاهرة عمان



المصدر: التقرير السنوي لبنك القاهرة عمان 2014، ص121.

صورة 20 : صورة لمشروع فلل لإحدى الشركات العقارية



المصدر: التقرير السنوي لشركة الديرة للإستثمار والتطوير العقاري 2014، ص 13

صورة 21: صورة للمعالم السياحية الأثرية الأردنية



المصدر: التقرير السنوي للنقلات السياحية الأردنية – جت 2014، ص 38.

فيما سبق تم تحليل محتوى الصور ومحاولة تفسير ما انطوت عليه من معلومات ورسائل، بمعزل عن النص السردي المرافق لها الوارد في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة. وذلك لمعرفة ما إذا نجحت الشركات في محاولتها بإيصال رسائلها من خلال توظيف الصور. فلو حظ ما يلي :

1- وجود التناغم والاتساق في بعض الصور ما بين النص السردي المرافق للصور، الموضح لها، و بين ما استشف من الصور.

2- وفي البعض الآخر تم إدراك معنى مغاير لحقيقة الصورة، والمبينة من خلال النص السردي الشارح لها. وعلى سبيل المثال (صورة رقم 22) التي يبدو منها أنها تعرض منظرا لشاطئ البحر، المكان جميل وهادئ، و يروح به عن النفس، و يبدو أنها وظفت لتبيان طبيعة نشاط شركة تعمل في مجال السياحة، أو أنها تبرز جانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال أنشطتها الداعمة للبيئة، أو بتصنيع منتجات صديقة للبيئة. وقد عرضت الصورة على مجموعة من المستثمرين لمعرفة ما إذا نجح البنك في محاولته لإيصال رسائله للمستثمرين، فكانت الإجابات على النحو التالي :

بينت معظم الإجابات بأنها منتجع سياحي لأحد الشركات التي تعمل في قطاع السياحة، أو أنها مشروع لأحد الشركات العقارية في صدد التنفيذ، بينما توقع البعض بأنها محاولة لإبراز أحد معالم الأردن السياحية إما البحر الميت، أو مدينة العقبة. وبالرجوع إلى النص المرافق للصورة، اتضح أنها ترمز لأحد الفروع الدولية للبنك العربي في سويسرا.

صورة 22 : صورة للفروع الدولي السويسري للبنك العربي



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي 2014، ص22.

أما الصورة رقم (23)، فقد تدل على أنها إحدى الرحلات الترفيهية لموظفي البنك، لإبراز مدى الإهتمام بالكادر البشري للبنك. وكما عرضت الصورة على مجموعة من المستثمرين لمعرفة ما إذا نجح البنك في محاولته لإيصال رسائله للمستثمرين، فكانت الإجابات على النحو التالي :

خمن المعظم أنها صورة لأحد الشركات السياحية لتبيان طبيعة نشاطها، حيث لم يتم الانتباه إلى شعار بنك الإسكان، وبالرجوع إلى النص المرافق للصورة، اتضح أنها ترمز لأحد الفروع المتنقلة لبنك الإسكان.

صورة 23: صورة للفروع المصرفي المتنقل لبنك الإسكان



المصدر: التقرير السنوي لبنك الإسكان 2014، ص25.

ولاختبار الفرضية الثانية المتعلقة بمحتوى الإفصاح التصويري تم استخدام اختبار ت (T) للعينة الواحدة، حيث بينت النتائج أن قيمة ت = -0.061- وبدلالة إحصائية 0.951 أي أكبر من 0.05 مما يعني إمكانية رفض الفرضية البديلة التي تنص على " تتضمن التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية على صور تروج للشركة ومنتجاتها فقط"، وقبول الفرضية العدمية مما يعني أن التقارير السنوية للشركات الأردنية تتضمن صوراً أخرى غير تلك التي تروج للشركة ومنتجاتها، وهو ماتم التوصل إليه من خلال تحليل المحتوى لهذه الصور.

4.3. العوامل المؤثرة على استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟

لتحديد العوامل التي تؤثر على مدى استخدام الإفصاح التصويري من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية تم فحص أنموذج الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد تم اتباع الأسلوب المسمى من العام إلى الخاص، والجدول رقم 18 يبين نتائج هذا التحليل.

جدول 18: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	الموديل الأول	الموديل الثاني	الموديل الثالث	الموديل الرابع	الموديل الأخير
حجم الشركة	1.416 ***(.000)	1.486 ***(.000)	1.563 ***(.000)	1.521 ***(.000)	1.542 ***(.000)
حجم مجلس الإدارة	1.991 *(.099)	1.983 *(.100)	2.010 *(.093)	1.994 *(.096)	2.327 **(0.045)
استقلالية مجلس الإدارة	5.087 (.291)	5.164 (.283)	5.253 (.272)	5.415 (.258)	++++
ملكية غير الأردنيين	0.117 (.552)	++++	++++	++++	++++
الملكية الداخلية	17.707 ***(.000)	17.480 ***(.000)	17.094 ***(.000)	17.094 ***(.000)	15.390 ***(.000)
نوع القطاع	-1.069 (.298)	-1.099 (.283)	-1.060 (.298)	++++	++++
حجم مكتب التدقيق	-0.721 (.496)	-0.786 (.564)	++++	++++	++++
الحد الثابت (Intercept)	-30.920	-31.634	-33.624	-34.821	-31.194
معامل التحديد (R^2)	0.2283	0.2307	0.2316	0.2313	0.2302
اختبار ف (F)	10.09 ***(.000)	11.74 ***(.000)	14.02 ***(.000)	17.24 ***(.000)	22.53 ***(.000)
معامل تضخم التباين (VIF)	1.71- 1.03	1.50- 1.03	-1.03 1.36	-1.11 1.36	1.28-1.00
معامل كاي تربيع للتجانس Homoskedasticity	416.41 ***(.000)	416.41 ***(.000)	423.58 ***(.000)	411.17 ***(.000)	412.57 ***(.000)
عدد المشاهدات	216	216	217	217	217
درجات الحرية	7	6	5	4	3

* ذو دلالة احصائية عند مستوى 10%
 ** ذو دلالة احصائية عند مستوى 5%.
 *** ذو دلالة احصائية عند مستوى 1%.
 الأرقام بين الأقواس تشير للدلالة الإحصائية.

باتباع الأسلوب المسمى من العام إلى الخاص، تم استبعاد العوامل التي لم تظهر معنوية إحصائية أولاً بأول (انظر الموديل الأول-الأخير في الجدول رقم 18)، حيث تم استبعاد كل من العوامل التالية: استقلالية مجلس الإدارة، وملكية غير الأردنيين، ونوع القطاع، وحجم مكتب التدقيق.

و تشير نتائج تحليل الانحدار المبينة في جدول رقم 18 (الموديل الأخير) إلى أن الدلالة الإحصائية لاختبار ف (F) تبلغ 0.000 وهي أقل من 0.05. مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ذات

دلالة إحصائية في تفسير التباين في مستوى الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وبخصوص القوة التفسيرية للنموذج فيشير الجدول رقم 18 إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ 0.2302، مما يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر 23.02% من التباين في استخدام الإفصاح التصويري من قبل للشركات المساهمة العامة الأردنية.

ومن جهة أخرى يشير الجدول رقم 18 إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين حجم الشركة وبين استخدام الإفصاح التصويري من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبناء عليه يمكن رفض الفرضية العدمية الثالثة والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية " وقبول الفرضية البديلة لها. كما أن هذه العلاقة إيجابية حيث بلغت قيمة الميل لهذا المتغير 1.542، وتفسر العلاقة الإيجابية ما بين حجم الشركة والإفصاح التصويري على أن الشركات الأكبر حجماً تستخدم الإفصاح التصويري بدرجة أكبر من الشركات الأصغر حجماً. وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تتناول العلاقة ما بين حجم الشركة والإفصاح التصويري، إلا أنها تتفق مع العديد من الدراسات التي توضح أثر حجم الشركة على الإفصاح الاختياري، التي بينت أن هذه العلاقة الإيجابية عائدة لوفرة الموارد المالية التي تمتلكها الشركات كبيرة الحجم (Watts and Zimmerman, 1978). بينما عزا Cooke (1989a) ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم محط أنظار الهيئات الرقابية والمستثمرين، مما يدفع الإدارة إلى الإفصاح بشكل أكبر لتجنب المسائلة ولترك أثر إيجابي لدى المستثمرين، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Yusof et al., 2015)

كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لمتغير حجم مجلس الإدارة 0.045، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين حجم مجلس الإدارة وبين استخدام الإفصاح التصويري من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبناء عليه يمكن رفض الفرضية العدمية الرابعة والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية " وقبول الفرضية البديلة لها. كما يتبين من قيمة الميل لهذا المتغير والتي بلغت 2.327 أن هذه العلاقة إيجابية، مما يعني أن استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة يزداد بزيادة حجم مجلس الإدارة. وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تتناول العلاقة ما بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح التصويري، إلا أنها تتفق مع العديد من الدراسات التي توضح أثر حجم الإدارة على

الإفصاح الاختياري التي بينت أن المجلس الذي يضم عدداً أكبر من الأعضاء يتميز بتنوع الكفاءات والخبرات، ويكون أكثر قدرة على تفعيل وتعزيز آليات الرقابة (Fama and Jensen, 1983). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Cheng and Courtenay, 2006; Gandia, 2008).

أما بخصوص استقلالية مجلس الإدارة فقد بلغ الميل لهذا المتغير 5.415 مما يعني وجود علاقة إيجابية بين استقلالية المجلس واستخدام الإفصاح التصويري، إلا أن هذا العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث بلغت دلالتها الإحصائية 0.258. وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية الخامسة والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ". لأنه من المحتمل أن تكون هذه الاستقلالية استقلالية ظاهرية منافية للواقع، وذلك بتفحص البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التي تكشف بدورها عن صلات القربى بينهم.

وكذلك الحال بالنسبة لملكية غير الأردنيين، حيث تعني الإشارة الموجبة لميل هذا المتغير والبالغة 0.117 وجود علاقة إيجابية بين ملكية غير الأردنيين واستخدام الإفصاح التصويري، إلا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث بلغت دلالتها الإحصائية 0.552. وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية السادسة والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية غير الأردنيين وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ". وهذه النتيجة تختلف مع العديد من الدراسات التي توضح أثر نسبة ملكية غير الأردنيين على الإفصاح الاختياري التي بينت أن تركيز نسبة الملكية الأجنبية تؤدي إلى الرفع من كفاءة آليات الإفصاح داخل الشركة، وأن المستثمر الأجنبي يقبل على الاستثمار في الشركات التي تفصح بدرجة أكبر من غيرها (Mangena and Tauringana, 2007; Bokpin and Isshaq, 2009).

أما بالنسبة للملكية الداخلية فتشير قيمة الميل لهذا المتغير والبالغة 15.390 إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الداخلية واستخدام الإفصاح التصويري، كما أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث بلغت دلالتها الإحصائية 0.000، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية السابعة والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الداخلية وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية " و"قبول الفرضية

البديلة لها. الأمر الذي يعني أنه كلما زادت نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في الشركة ، زاد استخدام الشركة للإفصاح التصويري. وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تتناول العلاقة ما بين نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في الشركة والإفصاح التصويري، إلا أنها تتفق مع العديد من الدراسات التي توضح أثر نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في الشركة على الإفصاح الاختياري، التي عزت هذه العلاقة الإيجابية إلى رغبة هذه الإدارة في استخدام الصور للدلالة على إنجازاتها و كفاءتها، وأيضا لتكون موضع نظر وثقة أصحاب المصالح، مما سيخلق لأصحاب الإدارة فرص واعدة في المستقبل، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Chau and Gray, 2002).

وفيما يتعلق بمتغيري نوع القطاع ومدقق الحسابات فتشير قيم الميل لكل منهما والبالغة 1.060- و 0.786- على التوالي إلى علاقة سالبة بين كل منهما وبين استخدام الإفصاح التصويري. مما يعني أن الشركات الخدمية تستخدم الإفصاح التصويري بشكل أكبر من بقية أنواع الشركات، وأن الشركات التي يقوم بتدقيق حساباتها أحد الأربعة الكبار تستخدم الإفصاح التصويري أكثر من الشركات التي يقوم بتدقيق حساباتها مدقق آخر، إلا أن هاتين العلاقتين ليستا ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ،حيث بلغت الدلالة الإحصائية لكل منهما 0.298 و 0.564 على التوالي. وعليه يمكن قبول الفرضية العدمية الثامنة والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة نشاط الشركة وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Sartawi et al.,2014)، وكذلك قبول الفرضية العدمية التاسعة والتي تنص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدقق الحسابات وبين استخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية "، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Huafang and Jianguo, 2007; Chau and Gray, 2010).

والجدول رقم 19 يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

جدول 19: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

العلاقة	النتيجة	الفرضية
دالة إحصائيا	قبول	الفرضية الأولى
موجبة / دالة إحصائيا	رفض	الفرضية الثانية
موجبة / دالة إحصائيا	رفض	الفرضية الثالثة
موجبة / دالة إحصائيا	رفض	الفرضية الرابعة
موجبة / ليست دالة إحصائيا	قبول	الفرضية الخامسة
موجبة / ليست دالة إحصائيا	قبول	الفرضية السادسة
موجبة / دالة إحصائيا	رفض	الفرضية السابعة
سالبة / ليست دالة إحصائيا	قبول	الفرضية الثامنة
سالبة / ليست دالة إحصائيا	قبول	الفرضية التاسعة

4.4. ملخص الفصل الرابع

استعرض الفصل نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للشركات المبحوثة من أجل اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وفي الفصل التالي سيتم عرض ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وعرض لأهم التوصيات التي خرجت بها.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

5.2 التوصيات

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

استعرض الفصل السابق نتائج تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها التسعة. وفي هذا الفصل سيتم عرض ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وذلك في القسم (5.1)، وعرض لأهم التوصيات التي خرجت بها وذلك في القسم (5.2).

5.1. النتائج ومناقشتها

1. تستخدم الشركات الأردنية المساهمة العامة الإفصاح التصويري في تقاريرها السنوية بنسبة قليلة بلغت حوالي 29%، ويتركز معظم هذا الاستخدام في البنوك والشركات الخدمية أكثر منه في الشركات الصناعية، الأمر الذي قد يعزى للطبيعة غير الملموسة للخدمات التي تقدمها لا سيما وأن 78% من الصور وظفت لأغراض تسويقية.
2. هناك ظهور قليل للمرأة في الصور المستخدمة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأمر الذي يمكن تفسيره بالطبيعة المحافظة للمجتمع الأردني. كما أن هناك تمييزاً لصالح الرجل في الكيفية التي تظهر بها المرأة في الصور والتي تعكس أدوارها الاعتيادية في مجتمع ذكوري والتي تتمثل في المرأة العاملة البعيدة تمام البعد عن مراكز صنع القرار. في حين يتم تسليط الضوء على الدور القيادي للرجل بشكل كبير، حيث يظهر الرجل في الصور وهو يوقع الاتفاقيات ويفتح المشاريع أو يظهر أحد المديرين ومن حوله الموظفين.
3. يمكن القول بأن الإفصاح التصويري في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة يستخدم لغايات متعددة منها إبراز رأسمالها البشري الذي يتعذر التعبير عنه بالأرقام، ولتسليط الضوء على نواحي المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات. وكما توظف هذه الصور لتسويق منتجات الشركات وخدماتها، ولبناء سمعة جيدة لها لدى المجتمع.
4. يكثر استخدام الإفصاح التصويري في الشركات كبيرة الحجم أكثر منه في الشركات صغيرة الحجم وقد يعزى ذلك لوفرة الموارد المالية لدى الشركات كبيرة الحجم، وحاجتها المتنامية للإفصاح عما تملكه من أصول ملموسة وغير الملموسة على حد سواء.
5. يكثر استخدام الإفصاح التصويري في الشركات التي يكون فيها حجم الإدارة كبير، وقد يعزى ذلك إلى فاعلية وكفاءة مجلس الإدارة في أداء دوره الرقابي والضابط لسلوك الإدارة، مما يحفز الإدارة على الإفصاح بشكل أكبر.

6. تؤدي زيادة نسبة ملكية الإدارة في الشركة إلى زيادة في استخدام الإفصاح التصويري الأمر الذي يمكن تفسيره برغبة هذه الإدارة في استخدام الصور للدلالة على إنجازاتها و كفاءتها، وأيضا لتكون موضع نظر وثقة أصحاب المصالح، مما سيخلق لأصحاب الإدارة فرص واعدة في المستقبل.

7. لا يهتم المستثمرون بالنظر إلى الصور الواردة في التقارير السنوية، ولا يعتبرونها مصدر هام للمعلومة، فيأجروا عدد من المقابلات المهيكلة مع المستثمرين كانت آرائهم على النحو التالي: البعض أفاد "لا أهتم بالنظر إلى الصور وإنما أهتم بالأرقام فقط"، وأحدهم قال "أن الصور ليست ذات أهمية"، بينما أضاف آخر "الصور لا تعيني، ولا أهتم بالنظر إليها، وقراراتي الاستثمارية مبنية على المضاربة واتباع الحيتان في السوق".

8. لا يهتم مدققي الحسابات بالصور الواردة في التقارير السنوية، ولا يقدمون أي مشورة أو نصيحة لمديرين الشركات حول الصور، حيث أفادوا بأنها خارج نطاق عملهم المحصور بالاهتمامهم بالبيانات المالية.

9. لا تهتم دائرة الإفصاح بالصور الواردة في التقارير السنوية، كما أنها ليس لها أي دور بتقديم النصح والمشورة للجهة المعدة للتقارير حول الصور الواردة في التقارير، وعلت ذلك بأن الصور خارج نطاق عملها، وأن جل ماتهتم به هو أن تزودها الشركات بتقاريرها في الوقت المحدد وأن تكون متضمنة الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح المحددة من قبلها.

5.2. التوصيات

بناء على نتائج الدراسة واستنتاجاتها فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. استخدام نظرية أخرى لتفسير الإفصاح التصويري مثل نظرية إدارة الانطباع للتأكد من عدم استخدام الصور كوسيلة للتلاعب أو تضليل القارئ لا سيما وأن تأثير الصور ووقعها على الإنسان أشد من تأثير الكلمات، كما أن الصور والأشكال والرسومات ترسخ في ذهن الإنسان أكثر من النصوص السردية (Goffman, 1956).
2. ضرورة قيام الجهات المعنية في الأردن بالتفكير جدياً بوضع تعليمات/ إطار مرجعي لاستخدام الإفصاح التصويري في التقارير السنوية خوفاً من استخدامها كوسيلة لتضليل أفكار المستخدم حول الشركة وإدارتها ومنتجاتها لا سيما وأن الإفصاح التصويري لا يخضع للتدقيق من قبل مدقق الحسابات.
3. بناء على انطباعات وملاحظات المستثمرين حول الصور المستخدمة في التقارير السنوية، والتي بينت عدم إهتمامهم بالصور وعدم اعتبارهم لها أداة فاعلة للإفصاح، فإن على إدارة الشركات التفكير جدياً بتحسين طبيعة ومحتوى الصور المستخدمة لإيصال رسائلها بشكل أفضل وأقل كلفة.
4. إجراء دراسات طويلة تتضمن فترات زمنية أكثر لمقارنة التغيير في الإفصاح التصويري خلال فترة زمنية طويلة.

قائمة المراجع

6.1. المراجع باللغة العربية

قانون الشركات الأردني (رقم 57 لسنة 2006)، نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ (2006/11/1).

دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان :

[https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view
&id=876&Itemid=49](https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=876&Itemid=49)

6.2. المراجع باللغة الإنجليزية

Ahmed, K., and Courtis, J.K. (1999). "Associations between Corporate Characteristics and Disclosure Levels in Annual Reports: A Meta-Analysis". *British Accounting Review*, Vol. 31 No. 1, pp. 35-61.

Baginski, S.P., Hassell, J.M., and Kimbrough, M.D. (2004). "Why Do Managers Explain their Earnings Forecasts?". *Journal of Accounting Research*, Vol. 22 No. 1, pp. 1-29.

Ball, R. (2006). "International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and Cons for Investors". *Accounting and Business Research*, Vol. 36 Special Issue, pp. 5-27.

Barthes, R. (1980). **Camera Lucida**. McGraw-Hill Ryerson, Toronto (Translation 1981).

Baudrillard, J. (1981). **Simulacra and Simulation**. U of Michigan Press. Ann Arbor (Translation 1994).

Bernardi, R.A., Bean, D.F. and Weippert, K.M. (2002). "Signaling Gender Diversity through Annual Report Pictures. A Research Note on Image Management". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 15 No. 4, pp. 609-616.

Bokpin, G., and Isshaq, Z. (2009). "Corporate Governance, Disclosure and Foreign Share Ownership on the Ghana Stock Exchange". *Managerial Auditing Journal*, Vol. 24 No. 6, pp. 688-703.

Bujaki, M.L. and McConomy, B.J. (2010). "Gendered Interactions in Corporate Annual Report Photographs". *Gender in Management: An International Journal*, Vol. 25 No. 2, pp. 119-136.

Campbell, D. McPhail, K. and Slack, R. (2009). "Face Work in Annual Reports: A Study of the Management of Encounter through Annual Reports, Informed by Levinas and Bauman". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 22 No. 6, pp. 907-932.

Chau, G.K., and Gray, S.J. (2002). "Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore". *The International Journal of Accounting*, Vol. 37 No. 1, pp. 247-265.

Chau, G.K and Gray, S.J. (2010). "Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence from Hong Kong". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 19 No. 2, pp. 93-109.

Cheng, E.C., and Courtenay, S.M. (2006). "Board Composition, Regulatory Regime and Voluntary Disclosure". *The International Journal of Accounting*, Vol. 41 No. 3, pp. 262-289.

Cooke, T.E. (1989a). **An empirical Study of Financial Disclosure by Swedish Companies**, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Exeter.

Cooke, T.E. (1992). "The Impact of Size, Stock Market Listing and Industry Type on Disclosure in the Annual Reports of Japanese Listed Corporations". *Accounting and Business Research*, Vol. 22 No. 87, pp. 229-237.

Davison, J. (2002). "Communication and Antithesis in Corporate Annual Reports: A Research Note". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 15 No. 4, pp. 594-608.

Davison, J. (2007). "Photographs and Accountability: Cracking the Codes of an NGO". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 20 No. 1, pp. 133-158.

Davison, J. and Skerratt, L. (2007). **Words, Pictures and Intangibles in the Corporate Report**. The Institute of Chartered Accountants of Scotland, Great Britain.

Davison, J. (2008). "Rhetoric, Repetition, Reporting and the "Dot.Com" Era: Words, Pictures, and Intangibles". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 21 No. 6, pp. 791-826.

Davison, J. (2009). "Icon, Iconography, Iconology Visual Branding, Banking and the Case of the Bowler Hat". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 22 No. 6, pp. 883-906.

Dontoh, A., Radhakrishnan, S., and Ronen, J. (2004). "The Declining Value Relevance of Accounting Information and Non-Information-Based Trading: An Empirical Analysis". *Contemporary Accounting Research*, Vol. 21 No. 4, pp. 795-813.

Eng, L., and Mak, Y. (2003). "Corporate Governance and Voluntary Disclosure". *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 22 No. 4, pp. 325-345.

Fama, E.F., and Jensen, M.C. (1983). "Agency Problems and Residual Claims". *Journal of Law and Economics*, Vol. 26 No. 2, pp. 327-349.

Gamson, W.A., Croteau, D., Hoynes, W. and Sasson, T. (1992). "Media Images and the Social Construction of Reality". *Annual Review of Sociology*, Vol. 18 No 1, pp. 373-393.

Gandía, J.L. (2008). "Determinants of Internet-Based Corporate Governance Disclosure by Spanish Listed Companies". *Online Information Review*, Vol. 32 No. 6, pp. 791-817.

Goffman, E. (1956). "Embarrassment and Social Organization". *The American Journal of Sociologist*, Vol. 62 No. 3, pp. 264-271.

Graber, D.A. (1989). "Content and Meaning: What's it all about?". *The American Behavioral Scientist*, Vol. 33 No. 2, pp. 144-152.

Graves, O.F., Flesher, D.L. and Jordan, R.E. (1996). "Pictures and the Bottom Line: The Television Epistemology of US Annual Reports". *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 21 No. 1, pp. 57-88.

Gujarati, N. (2003). **Basic econometrics**. 4TH Edition. New York: McGraw-Hill/Irwin.

Healy, M., and Palepu, G. (2001). "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 31 No. 1, pp. 405-440.

Heflin, F., Shaw, K., and Wild, J. (2002). "Disclosure Quality and Market Liquidity". Working Paper, Robert H. Smith School of Business, College Park, MD.

Hooks, J. Steenkamp, N. and Stewart, R. (2010). "Interpreting Pictorial Messages of Intellectual Capital in Company Media". *Qualitative Research in Accounting and Management*, Vol. 7 No. 3, pp. 353-377.

Hope, O. and Thomas, W. (2007). "Managerial Empire Building and Firm Disclosure". Working Paper, [online]. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abs_id=99.

Huafang, X. and Jianguo, Y. (2007). "Ownership Structure, Board Composition and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Listed Companies in China". *Managerial Auditing Journal*, Vol. 22 No. 6, pp. 604-619.

Hui, F. and Rudkin, K. (2010). "An Analysis of Visual Images and Associated Motifs in the Annual Reports of HSBC, 1958-2008". Paper Presented to the Sixth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference, Sydney, Australia, 12-13 July 2010.

Inchausti, B.G. (1997). "The Influence of Company Characteristics and Accounting Regulation on Information Disclosed by Spanish Firms". *The European Accounting Review*, Vol. 6 No. 1, pp. 45-68.

Jensen, M.C. and Meckling, W.H. (1976). "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure". *Journal of Financial Economics*, Vol. 3 No. 4, pp. 305-360.

Jensen, M.C. (2000). **A Theory of the Firm: Governance, Residual Claims, and Organizational Forms**. Harvard University Press, Cambridge, MA.

Justesen, L. and Mouritsen, J. (2009). "The Triple Visual Translations between Photographs, 3-D Visualizations and Calculations". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 22 No. 6, pp. 973-990.

Kamla, R. and Roberts, C. (2010). "The Global and the local: Arabian Gulf States and Imagery in Annual Reports". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 23 No. 4, pp. 449-481.

Karayan, J., Burrowes, A., and Agbejule, A. (2009). "Visual Images in Finnish Corporate Annual Reports: An Excursion into Anime and Art". European Institute for Advanced Studies in Management (EIASM), 5TH Workshop on Visualizing, Measuring and Managing Intangibles and Intellectual Capital (October 2009).

Leung, S., and Horwitz, B. (2004). "Director Ownership and Voluntary Segment Disclosure: Hong Kong Evidence". *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 15 No. 3, pp. 235-260.

Leuz, C., Lambert, R., and Verrecchia, R. E. (2007). "Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital". *Journal of Accounting Research*, Vol. 45 No. 2, pp. 385-420.

Lim, S., Matolcsy, Z., and Chow, D. (2007). "The Association between Board Composition and Different Types of Voluntary Disclosure". *European Accounting Review*, Vol. 16 No. 3, pp. 555-583.

Mangena, M., and Taurigana, V. (2007). "Disclosure, Corporate Governance and Foreign Share Ownership on the Zimbabwe Stock exchange". *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 18 No. 2, pp. 53-85.

Meek, G., Roberts, C. and Gray, S. (1995). "Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures by U.S., U.K., and Continental European Multinational Corporations". *Journal of International Business Studies*, Third Quarter, pp. 555-572.

Oxelheim, L., and Randoy, T. (2003). "The Impact of Foreign Board Membership on Firm Value". *Journal of Banking and Finance*, Vol. 27 No. 12, pp. 2369-2392.

Patelli, L., and Prencipe, A. (2007). "The Relationship between Voluntary Disclosure and Independent Directors in the Presence of a Dominant Shareholder". *European Accounting Review*, Vol. 16 No. 1, pp. 5-33.

Patton, J. and Zelenka, I. (1997). "An Empirical Analysis of the Determinants of the Extent of Disclosure in Annual Reports of Joint Stock Companies in the Czech Republic". *The European Accounting Review*, Vol. 6 No. 4, pp. 605-626.

Preston, A.M., Wright, C. and Young, J.J. (1996). "Imaging Annual Reports". *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 21 No. 1, pp. 113-37.

Sartawi, I., Hindawi, R., Bsoul, R., and Ali, A. (2014). "Board Composition, Firm Characteristics, and Voluntary Disclosure: The Case of Jordanian Firms Listed on the Amman Stock Exchange". *International Business Research*, Vol. 7 No. 6, pp. 67-82.

Shen, J. and Samkin, G. (2008). "Photographic Portrayal of Women in the Annual Reports of Companies Listed on the New Zealand Stock Exchange". *Financial Reporting, Regulation and Governance*, Vol. 7 No. 1, pp. 1-35.

Simpson, L. (2000). "The Annual Report: An Exercise in Ignorance?". *Accounting Forum*, Vol. 24 No. 3, pp. 231-247.

Singhvi, S.S. and Desai, H.B. (1971). "An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure". *The Accounting Review*, Vol. 46 No. 1, pp. 120-138.

Uyar, A. (2011). "Firm Characteristics and Voluntary Disclosure of Graphs in Annual Reports of Turkish Listed Companies". *African Journal of Business Management*, Vol. 5 No. 17, pp. 7651-7657.

Wallace, R. O., Naser, K., and Mora, A. (1994). "The Relationship between the Comprehensiveness of Corporate Annual Reports and Firm Characteristics in Spain". *Accounting and Business Research*, Vol. 25 No. 97, pp. 41-53.

Warren, S. (2005). "Photography and Voice in Critical Qualitative Management Research". *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 18 No. 6, pp. 861-882.

Watts, R.L and Zimmerman, J.L. (1978). "Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards". *The Accounting Review*, Vol. 53 No. 1, pp. 112-134.

Yu, T. and Chen, J. (2009). "Concept of Voluntary Information Disclosure and a Review of Relevant Studies". *International journal of Economics and Finance*, Vol. 1 No. 2, pp. 55-59.

Yuen, Y. Liu, M. Zhang, X. and Lu, C. (2009). "A Case Study of Voluntary Disclosure by Chinese Enterprises". *Asian Journal of Finance and Accounting*, Vol. 1 No. 2, pp. 118-145.

Yusof, A.Y. Rahman, M.R. and Hassan, M.S. (2015). "Firms Characteristics and Photography Images of Intellectual Capital in Corporate Annual Reports". *Prosiding Perkem*, Vol. 10 No. 1, pp. 188-195.

الملاحق

7.1 الملحق الأول: أسئلة المقابلات التي أجريت مع عدد من أصحاب العلاقة وأجوبتهم عليها

فيما يلي عدد من الأسئلة التي وجهت للمستثمرين، لمعرفة انطباعاتهم نحو الصور التي ترد في التقارير السنوية. واستجابة لرغباتهم تم التحفظ على أسمائهم ومعلوماتهم الشخصية، وتدوين إجاباتهم .

- 1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟
- 2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟
- 3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟
- 4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

صورة للفرع الدولي السويسري للبنك العربي.



المصدر: التقرير السنوي للبنك العربي 2014، ص 22.

صورة للفرع المصرفي المتنقل لبنك الإسكان.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الإسكان 2014، ص 25.

وكانت إجاباتهم على النحو التالي:

مستثمر رقم 1

- 1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟ التقارير السنوية.
 - 2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ الأرباح.
 - 3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ لا أهتم بالنظر إلى الصور.
 - 4- ماذا تعني لك الصور التالية؟
- الصورة رقم (1): ليس لها دلالة، وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: أهتم بتوزيع الأرباح للبنك، ولا يعنيني عدد فروعها.
- الصورة رقم (2): الصورة قد تكون تابعة لشركة سياحية، شركة ألفا على سبيل المثال. وبعد معرفة أن الصورة هي فرع منتقل لبنك الإسكان، كان التعليق كما يلي: لا فائدة منه للذهاب إلى المناطق النائية، لأن أهلها لا يمتلكون الموارد الكافية للعيش، فكيف سيمتلكونها للإدخار.

مستثمر رقم 2

- 1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟ وسائل الإعلام، وبيانات المركز المالي، ومسموعات الشركة، والتقارير السنوية.
- 2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ المؤسسين للشركة، ونتائج الشركات السنوية (الأرباح).
- 3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ لا أهتم بالصور، بل أهتم بالبيانات المالية للشركة، وحصرا الأرباح.
- 4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

- الصورة رقم (1): ليس لها دلالة، وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: لا أهتم، مايعينني مقدرة البنك على توزيع الأرباح.

- الصورة رقم (2): قد تكون وسيلة إعلامية للبنك، بما أن خلفية الصورة منطقة أثرية.

مستثمر رقم 3

1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟ التقارير السنوية.

2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ طبيعة عمل الشركة، وموجودات الشركة، والأرباح والخسائر.

3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ لا أهتم بها.

4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

- الصورة رقم (1): لا تعني لي شيء، وقد تكون شركة تروج لأحد منتجاتها السياحية، وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: لا أهتم، يعينني أن يكون البنك ناجح وله فروع، ولكن بالنسبة للصور لا أهتم بالنظر إليها.

- الصورة رقم (2): أنا كمستثمر أهتم بالأرقام فقط، ولا أعلم ما ذا تعني الصورة.

مستثمر رقم 4

1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟ السوق المالي، المضاربة.

2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ أطلع عليه آخر السنة، وأكثر مايعينني الموجودات، وحساب الأرباح والخسائر.

3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ ليست ذات أهمية.

4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

- الصورة رقم (1): لا تعني لي شيء نهائياً، وقد تكون استثمار سياحي إما على شاطئ البحر الميت أو العقبة، وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: لا يعنيني ذلك ولا أهتم بالصور أبداً.

- الصورة رقم (2): أنا كمستثمر لا تعنيني الصور أبداً.

مستثمر رقم 5

1- ما المصدر الذي تعتمد/ تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟ التقارير السنوية الربعية، والمعلومات المفصح عنها من قبل البورصة.

2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ الموجودات، وحساب الأرباح والخسائر وحقوق الملكية.

3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ لا تعني شيء، وهي عبارة عن تضليل للمستثمر، وقد يتيح مجال الإدارة للتلاعب.

4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

- الصورة رقم (1): تبدو منتج لأحد الشركات العقارية، وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: أنا كمستثمر ضللتني الصورة، لأن البنك مجال استثماراته مالية، وليست عقارية، والفرع مبنى وليس مكان.

- الصورة رقم (2): قطاع سياحي، لأحد شركات النقل. وبعد معرفة أن الصورة هي فرع متنقل لبنك الإسكان، كان التعليق كما يلي: على الشركات عندما تضع الصور أن لاتضع بذهنها أنها تتعامل مع نخب، ووضع صور يسهل على الجميع فهمها.

مستثمر رقم 6

1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟ المضاربة، " اتباع الحيتان في السوق"، ونتائج الشركات.

2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ الأرباح

3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ لا تعينني، ولا أنظر لها أبداً، وأهتم فقط بالبيانات المالية.

4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

- الصورة رقم (1): تعتبر سياحة وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: من المحتمل أن يكون لها استثمار سياحي، واتبع ساخرا هل الفرع متواجد على شاطئ البحر.

- الصورة رقم (2): لا تعني شيء.

مستثمر رقم 7

1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمد عليه للحصول على المعلومة؟ إفصاحات الشركة وتقاريرها.

2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ الأرباح والخسائر.

3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ لا تعينني الصور.

4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

- الصورة رقم (1): للسياحة وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: لاتعني لي الصورة شيء.

- الصورة رقم (2): بنك الإسكان لديه نشاطات جيدة، بما أنه يخدم في المناطق النائية.

مستثمر رقم 8

1- ما المصدر الذي تعتمد/تعتمدي عليه للحصول على المعلومة؟ الإفصاحات التي تصدر عن الشركة و التقارير السنوية.

2- ما أول ما تطلع عليه في التقرير السنوي؟ الدراسة الدقيقة للشركة منذ تأسيسها، وبالأخص المؤسسين، ورأس مال الشركة.

3- هل تعني لك الصور الواردة في التقرير السنوي شيء؟ أهتم فقط بصور المديرين وأعضاء مجلس الإدارة.

4- ماذا تعني لك الصور التالية؟

- الصورة رقم (1): موقع ممتاز، ويمكن إقامة أية مشاريع زراعية أو سياحية عليه، وبعد معرفة أن الصورة هي فرع للبنك العربي في سويسرا، كان التعليق كما يلي: المنظر السياحي لم يعينني شيء، ولم أفهمها.

- الصورة رقم (2): سياحة ورحلات خارج الأردن، وبعد معرفة أن الصورة عائدة لبنك الإسكان علق بما يلي: لا تعينني والمهم أن تضع الشركات الصور بشكل أوضح.

ملاحظة من المستثمر، أنا كمستثمر أريد من يحمي رأس مالي، وليس لدي أي جهة قانونية تحصل لي حقي، لدي حقوق على شركات متعثرة منذ 20 عام ولم تحصل بعد.

أما الأسئلة التالية فقد وجهت إلى الأشخاص المعنيين بإعداد التقارير:
وكانت العينة من البنك العربي الإسلامي الدولي.

1- من يعد التقارير؟

- من ناحية المتطلبات: دائرة التسويق تعد التقرير السنوي، ويكمن دورها بالتنسيق ما بين الدوائر المختلفة لاستكمال متطلبات التقرير السنوية.
- من ناحية التصميم: شركة، أو متعهد مسؤول عن فرز وتصميم وطباعة التقارير السنوية.

2- هل المدير له دور في إعداد التقرير من حيث: (محتوى الصورة، وعدد الصور، وموقع الصورة في التقرير)؟

- تعتمد على الصلاحيات المنوطة بالشخص.
- محتوى، وعدد الصور يرتبطان ارتباطاً أساسياً بالتكلفة، فالمهم إصدار تقرير كفؤ من دون هدر الميزانية، كما هناك عوامل تؤثر بطبيعة المحتوى منها: توجهات البنك، والعملاء، مناسبة حدثت أو ستحدث خلال السنة.
- موقع الصورة من التقرير يتحدد بأهمية الموضوع، من المهم إلى الأقل أهمية.

3- هل يتم إجراء مسح ميداني ولو بسيط لمعرفة مدى التناغم ما بين ما هو مقصود من الصورة وما استشف منها؟

نهتم بالانطباعات والملاحظات الإيجابية طبعاً.

- أما الأسئلة التالية، فقد طرحت على كل من مسؤولين في دائرة الإفصاح، وعلى مدققي حسابات:

مدققي الحسابات:

1- هل لكم أي دور بإعداد وإخراج التقارير؟

ليس لنا دور، فمهمة إعداد التقارير تقع على عاتق مدراء الشركات.

2- هل يتم الإهتمام والنظر إلى الصور الواردة في التقارير؟

لا تعيننا الصور أبداً، مانهتم به هو البيانات المالية.

3- هل يتم تقديم مشورة أو نصيحة للجهة المعدة للتقارير حول الصور الواردة في التقارير؟
لا نقدم مشورة حول الصور، لأننا بالأساس لا نهتم بها وخارج نطاق عملنا.

مسؤول في دائرة الإفصاح:

- 1- هل لكم أي دور بإعداد وإخراج التقارير؟
ليس لنا دور، فمهمة إعداد التقارير تقع على عاتق مدراء الشركات.
- 2- هل يتم الإهتمام والنظر إلى الصور الواردة في التقارير؟
لا تعيننا الصور أبداً، مانهتم به هو أن تزودنا الشركات بتقاريرها بالوقت المحدد، وأن تكون متضمنة الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح.
لكني شخصياً أحب الإطلاع على الصور، فهي مسلية ومضيعة للوقت.
- 3- هل يتم تقديم مشورة أو نصيحة للجهة المعدة للتقارير حول الصور الواردة في التقارير؟
لا نقدم مشورة حول الصور، لأننا بالأساس لا نهتم بها وخارج نطاق عملنا.

Abstract

Bayan Saleh Mohammed Khaleel. Photographic Disclosure in the Annual Reports of Jordanian Corporations: An Analytical Study.

Master in Accounting, Yarmouk University, Jordan, 2015.

(Supervisor: Dr. Iaad Issa Mustafa Al-Sartawi and Prof. Turki Raji Al-Hmoud).

This study aims to investigate the content and extent of photographic disclosure of firms listed on Amman Stock Exchange (ASE). In addition, the study seeks to identify the factors that explain the differences in photographic disclosure among these firms. Content analysis was used to extract the required data from the 2014-annual reports of 218 listed firms. The study revealed that the 70% firms listed on the Amman Stock Exchange don't use photos in their annual report, and the concentration of the usage of photos lies in the banks and service companies. In addition, the study revealed that the women are under-represented in the annual reports, and depicted in less powerful and low status compared with men, which could be explained by the conservative nature of Jordanian society. The study also revealed that the firms use pictures to promote their products and services. Moreover, firm size, board size, and insiders' ownership are found to positively affect the level of photographic disclosure. Accordingly, a crucial recommendation of the study is the need for instructions and a frame of references to the use of photographic disclosure. Such frame helps to prevent unethical practices, like misleading the minds of investors, since these photos are exempted from auditing.

Key words: Photographic Disclosure, Agency Theory, Public Shareholding Companies, ASE.